الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية

–دراسة حالة بنك الخليج الجزائري AGB–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- سامية هايف
- أميرة بولفراد

تحت إشراف الأستاذ:

– د. سمير محي الدين

لجنة المناقشة

.....	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
د. سمير محي الدين	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
.....	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

«اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن

الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح»

«اللهم كن لنا وليا ونصيرا، وكن لنا معينا ومجيرا إنك كنت بنا بصيرا

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه»

والحمد لله ربّ العالمين

أمين

شكر وتقدير

نرى أنه من الواجب علينا قبل المضي قدما في عرض هذه المذكرة وأن نشكر المولى عز وجل الذي أنار لنا الطريق إلى ما فيه الخير ووفقنا وأعاننا ووهبنا نعمة العلم.

وعملا بقول الرسول ﷺ "من لم شكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في سبيل أن ننتهي إلى وضع وجود لهذه المذكرة كنهاية لمشوارنا الدراسي والعلمي، وذلك من بعيد أو قريب وعلى رأسهم الأستاذ المشرف

"محي الذين سمير"

الذي كان نعم الأستاذ على النصائح والإرشادات القيمة التي لم يبخل علينا بها جزاه الله خيرا

نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير.

جزاهم الله خيرا

وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد نتقدم لهم بالشكر الجزيل

كلكم لكم مني تحية طيبة.

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد قبل الرضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت تباركت ربنا وتعاليت، أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

نبع الحنان الفياض، إلى من كانت تتمنى أن تراني أعلى المراتب عن"أمي الغالية" حفظك الله.

إلى من علمّني معنى الإحترام والتقدير وأخذته الموت بعيدا عنّا "أبي الغالي" رحمك الله.

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره وكل عائلته.

إلى عائلتي الكريمة وبالأخص أختي ليندة حفظكم الله.

إلى كل الأصدقاء وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد إلى توأم حياتي دنيا رعاك الله

هايف سامية

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتجاب الدعوات وتتم الأعمال، والصلاة والسلام على خير الأنام الحبيب المصطفى محمد وعلى آله وصحبه الكرام.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

مدرستي الأولى التي علمتني معنى الحياة، علمتني كيف أكون...إلى من حملتني إلى المضي قدما إلى من كانت أقدامها سقف إلى الجنة...إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي...هي أعز إنسانة على قلبي وأحن قلب علي... وأجمل حب سيري في عروقي...أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها.

إلى كل من علمني حب الله ورسوله...إلى من زرع في قلبي حب العلم ليكون سلامي...إلى من كان له الإحترام والتقدير...إلى من كان بصيص أمل وصاحب فضل علي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان..."أبي الكريم" أدامه الله تاجا فوق رأسي.

إلى نور القلب وسمات الثغر البشوش...أخواني "منى، مريم،محمد إسلام، و بلقاسم وإلى أحلى كتكوتة العائلة "روان"

إلى كل عائلتي كبيرا وصغيرا من كلا الطرفين أعمامي وأخوالي.

إلى التي قاسمتني هذا العمل وتحملت هفواتي طول فترة الإنجاز زين الله حياتها بحب الرحمان"سامية"

...كلكم لكم مني أطيب المنى وأفضل تحية تحية الإسلام...

أميرة بولفراد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الأشكال والجداول	VIII
فهرس الملاحق	XII
فهرس الرموز	XIV
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: إطار نظري حول البنوك التجارية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية	9
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	9
المطلب الثاني: مبادئ عمل البنوك التجارية ووظائفها	12
المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية وإستخداماتها	17
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	22
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	22
المطلب الثاني: مبادئ العمل البنكي الإسلامي ووظائفها	27
المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وإستخداماتها	32
المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية	36
المطلب الأول: مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية	36
المطلب الثاني: مقارنة من حيث الموارد والإستخدمات	40
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: مدخل نظري لنوافذ المعاملات الإسلامية وعلاقتها بالبنوك التجارية	
تمهيد	47
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النوافذ الإسلامية	48
المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	48

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية	54
المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية	55
المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية،التحديات،المعوقات،والآثار الاقتصادية لها	57
المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية	57
المطلب الثاني: تحديات ومعوقات التي تواجهها النوافذ الإسلامية	58
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنوافذ الإسلامية	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: دراسة واقع النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر الـ AGB	
تمهيد	67
المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقديم بنك الخليج الجزائر الـ AGB	68
المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	68
المطلب الثاني: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر	72
المطلب الثالث: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر وهيكله التنظيمي	73
المبحث الثاني: الصيغ التمويلية للنافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر الـ AGB	77
المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر	77
المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الخليج الـ AGB	78
المبحث الثالث: الدراسة الإقتصادية لبنك الخليج الجزائر الـ AGB	81
المطلب الأول: حجم نشاط البنك AGB في النظام المصرفي الجزائر	81
المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي في بنك الـ AGB مقارنة بالنشاط التقليدي	84
المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB بالتمويلات الصيرفة الإسلامية في الجزائر و النظام المصرفي ككل	85
خلاصة الفصل	89
خاتمة	91
قائمة المراجع	95
الملاحق	102
الملخص	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	وظائف البنوك التجارية	16
(2-1)	مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها	21
(3-1)	وظائف البنوك الإسلامية	31
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	76
(2-3)	تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر 2011-2017	79
(3-3)	نسبة تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر	79
(3 -4)	موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر بنوك الأولى بالجزائر	83
(5-3)	حجم التمويلات في النافذة الاسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر	84
(6-3)	مساهمة بعض البنوك في الصيرفة الإسلامية في الجزائر 2017	86

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أهم الفروقات الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات	38
(2-1)	مقارنة المكونات الرئيسية لبنود المصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي	41
(3-1)	مقارنة استخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي	43
(1-3)	تطور التمويلات الإسلامية(السلم والمرابحة) في بنك الخليج الجزائر	78
(2-3)	بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات	82
(3-3)	تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2011-2017)	84
(4-3)	مساهمة بعض البنوك في الصيرفة الإسلامية في الجزائر 2017	86

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بطاقة بنكية Visacard	**102**
02	بطاقة بنكية CIB	**102**
03	بطاقة بنكية MAstercard	**102**

فهرس الرموز

الرمز	تفسيره
AGB	بنك الخليج الجزائر
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمواجهة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين
دج	دينار جزائري
ص	صفحة
غ م	غير متوفرة
BDL	بنك التنمية المحلية
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

مقدمة

النظام المصرفي يعتبر الركيزة الأساسية للنظام المالي في أي دولة ومحرك التنمية والاقتصاد ككل، ويؤدي مهمته في الاقتصاد بتوفيره الائتمان للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه، ويتكون النظام المصرفي من عدّة أنواع من البنوك والمؤسسات المالية ومن بينها البنك التجاري الذي يرتكز نشاطه على قبول الودائع ومنح الإئتمان، وهو من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، حيث يتوسط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، ويقوم بأنشطة مختلفة مثل التوظيف لرأس المال، وتنشيط الإنتاج، وتشجيع الادخار، وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي وغيرها.

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي ظهرت البنوك الإسلامية ليزداد انتشارها وتوسعها خلال العقود الأخيرة، وبدأت تأخذ مكانة في النظام المصرفي الدولي، حيث قامت العديد من البنوك التجارية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية، وذلك لعدّة دوافع بغية التفوق على نظيرتها التقليدية وإفتكاك حصص سوقية، وهو ما استوجب على صانعي السياسات المصرفية في البنوك التقليدية صياغة خطة تحول نحو العمل المصرفي الإسلامي أو إدماجه في البنك التجاري التقليدي، والأخذ بالإجراءات المصاحبة، والمتطلبات الواجب توفرها والتي تختلف بحسب البيئة القانونية والتنظيمية من دولة للأخرى.

فالنوافذ الإسلامية تعني عموما بأنّها كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي في نشاطها عن نشاطات البنك الأمُ، ويقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة، وفي ظل القوانين النافذة والعمول بها، وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطوير الصيرفة الإسلامية من أجل تطوير وتنشيط وإستعاب مدخرات إضافية، خاصة مع صدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، والذي يدعم فتح نوافذ إسلامية وهو ما يدعم الصيرفة الإسلامية ويفتح لها آفاق كبيرة في السوق الجزائرية.

ما هو واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام لجوانب الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالبنوك التجارية؟ وما هي السمات المميزة لها؟ أهميتها وخصائصها؟

2- ما المقصود بالبنوك الإسلامية ؟ وما هي طبيعتها ومبادئها ؟

3- ما هو الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية؟

4- كيف يتم فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؟ وما هي المتطلبات ؟

5- ماهو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر بصفة عامة، وفي بنك الخليج العربي AGB بصفة خاصة؟

الفرضيات:

من التساؤلات السابقة يمكن تحديد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: طبيعة علاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية مستقلة من حيث رأس المال والمنتجات وطريقة التمويل وشروطه.

الفرضية الثانية: يعتمد بنك الخليج على الأنشطة مصرفية تقليدية بشكل أساسي والنشاط المصرفي إسلامي بشكل إضافي.

الفرضية الثالثة: هناك نمو مطرد خلال فترة الدراسة لمساهمة المنتجات المصرفية الإسلامية في بنك الخليج العربي AGB.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– أهمية النوافذ تكمن في إستقطاب زبائن جدد يفضلون التعامل مع البنوك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

– أهمية الصيرفة الإسلامية ونجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها، وهو ما يدعم البنوك التجارية من حيث السيولة والربحية، وهو ما يحفز البنوك الجزائرية لولوج هذا النوع من النشاط المصرفي، وبالتالي انعكاسه على أداء البنوك والاقتصاد ككل.

– استقطاب مدخرات الأفراد من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي.

أهداف الدراسة:

– التعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية والخصائص التي تميزها والضوابط التي تحكمها.

– إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ومصادر استخداماتها.

– إبراز طبيعة العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التقليدية.

– دراسة آثارها ومكانتها في بنك الخليج الجزائر خلال فترة الدراسة .

أسباب إختيار الموضوع:

– الميول الشخصي لدراسة الموضوع.

– يعتبر موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع العامة في مجال البنكي في الوقت الراهن.

– قمنا باختيار هذا الموضوع محّل الدرّاسة كونه يتناسب مع تخصصنا نقذي وبنكي.

– يشكّل فهم أفراد المجتمع للصيرفة الإسلامية.

المنهج المتبع في الدراسة:

– لاختيار الفرضيات السابقة، ونظرا التعدد الجوانب المتعلقة بالإشكالية هذا البحث اقتضت طبيعة وخصوصية الموضوع التّعامل مع منهجين بطريقة متكاملة ومتناسقة، من أجل الإلمام لموضوع الدّراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يركز على وصف ظاهرة من خلال المسح المكتبي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الجداول والنسب والأشكال والوقوف على موقع النوافذ الإسلامية من البنوك التقليدية في الجزائر، خاصة في بنك الخليج الجزائر التي يعتبر محور دراستنا.

صعوبات الدراسة:

– السّرية وعدم الإفصاح الذي تنتهجه البنوك في الأرقام والإحصائيات.

– قلة المصادر في الموضوع إلى حد الانعدام في النوافذ الإسلامية أي نقص في مصادر المعلومات.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة ما يلي:

دراسة فهد شريف: بعنوان الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، 2005، يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث عرض الباحث حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عملها، كما بين موقف المهتمين بشؤون الإقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية، وقد توصل الباحث إلى أن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية لم تصل إلى حيز التطبيق إلاّ عندما أدركت المصارف للمصاريف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية، وتزايد الإقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء أو هيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الإقتصاد الإسلامي، لأسلمة أساليب وصيغ الاستثمار القائمة على الربا والرجوع بها إلى المنهج الإسلامي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

دراسة سعيد بن سعد المرطان: بعنوان تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، قام الباحث في هذه الدراسة بتطبيق المؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية التي مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية أنشأت فروعا

حول النوافذ الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

إن تتشابه فيه الدّراسات مع الدراسة محل الإنجاز، يتمحور حول تقديم الأهمية اللازمة للفروع والنوافذ الإسلامية ودوافع فتحها، أوجه الإختلاف الأساسي بين الطرفين خلال الدراسات السابقة،يمكن في كوننا نعالج وضعية النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، حيث ركزت دراستنا على بنك الخليج الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

تجاوبا مع التساؤلات الواردة في الإشكالية قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول إثنان منها يتعلق بالجانب النظري والثالث بالجانب التطبيقي.

الفصل الأول: تحت عنوان إطار منهجي حول البنوك التجارية والبنوك الإسلامية حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ويحتوي على ثلاث مطالب: المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية **والمطلب الثاني:** مبادئ عمل البنوك التجارية ووظائفها **والمطلب الثالث:** مصادر تمويل البنوك التجارية وإستخدماتها، **والمبحث الثاني:** مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية، أمّا فيما يخص المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية، أما المطلب الثاني: مبادئ عمل البنك الإسلامي ووظائفها، **والمطلب الثالث:** مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وإستخدامتها، **والمبحث الثالث:** المقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، ففي **المطلب الأول:** مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية والمطلب الثاني: مقارنة من حيث الموارد والإستخدمات.

الفصل الثاني: تحت عنوان الإطار النظري حول نوافذ المعاملات الإسلامية وعلاقتها بالبنوك التجارية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول النوافذ الإسلامية ويحتوي على ثلاث مطالب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية، والمطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية والمطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية **والمبحث الثاني:** العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية، التحديات،المعوقات والآثار الإقتصادية لها، أمّا فيما يخص المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية والمطلب الثاني: تحديات ومعوقات التي تواجهها النوافذ الإسلامية والمطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنوافذ الإسلامية.

الفصل الثالث: يمثل دراسة واقع النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الAGB في الجزائر، ويشمل ثالث مباحث، **المبحث الأول:** واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتقديم حول بنك الخليج الAGB، **والمبحث الثاني:** الصيغ التمويلية للنافذة الإسلامية بنك الخليج الجزائرAGB ، وأمّا **المبحث الثالث:** الدّراسة الإقتصادية لبنك الخليج الAGB.

الفصل الأول: الإطار النظري حول البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تؤدي البنوك التجارية دورًا هاما في الإقتصاد الوطني، فتعتبر الركيزة المهمة لسير النشاط الإقتصادي لدولة ما، مهما كانت الإعتبارات التي تحملها في جعبتها ويتجلى ذلك من خلال تجميع الموارد المالية واستخداماتها، حيث يعد البنك التجاري من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤذيه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الإقتصاد وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها

ومن أنواع المؤسسات المالية البنك التجاري الذي يرتكز نشاطه على قبول الودائع ومنح الإئتمان، وهو من أهم الوسطاء الماليين في الإقتصاد حيث يتوسط بين هؤلاء الذين لديهم أموال فائضة والذين يحتجون لهذه الأموال وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى البنوك التجارية بمختلف جوانبها والبنوك الإسلامية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام.

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.
- المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

المبحث الأوّل: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، كما تمنح القروض ما يحقق أهدافها أو يدعم الإقتصاد القومي بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي، بما ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

1. نشأة البنوك التجارية:

نشأت المصاريف التجارية كمصلحة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فقد كان التّجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال وَيأخذ الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه مقابل فائدة، وهكذا أنشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بذهب في أي وقت يشاءون، كما دلتهم على ذلك تجارتهم العديدة مع الصائغ

إن قيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأتي طفرة، وإنّما نتجه لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه زيادة كبيرة في ثقة جمهور المتعاملين من الصائغ، ممّا حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنك التجاري، وأول بنك قام كان في البندقية عام 1517، ثم توالت بعد ذلك فظهر بنك استردام بهولندا عام 1609م، وبنك انجلترا عام 1994م، وبنك فرنسا عام 1800م[1].

لقد سبقت المصارف التجارية غيرها من المصارف من حيث النشأة التاريخية حيث تعتبر أقدم المصارف نشأة وأكثرها شيوعا وسميت تجارية لأنها في بداية نشأتها تخصصت في تمويل التجارة[2].

أمّا أقدم بنك حكومي قد تأسس في البندقية عام 1587م تحت إسم بنك حي ريياليثو.

---

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك،ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص 11.

[2] شقري نوري، موسى محمود إبراهيم نور وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 96.

ثم بعده بنك استردام بهولندا 1609م لضمان وتسير الودائع والذي يعتبر النموذج الذي سارت عليه معظم بنوك أوروبا[1].

2. تعريف البنوك التجارية:

هناك العديد من التعاريف للبنوك التجارية نذكر أهمها:

- التعريف الأوّل:

البنوك التجارية هي بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية إئتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان القصير الأجل، وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الإنتمائية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الإئتمان في الأجل القصير كبنوك الإدّخار، بنوك الرهن العقاري[2].

- التعريف الثاني:

البنك التجاري هو كيان إداري منظم من الأفراد مختلفي التخصصات، يتم من خلاله القيام بمجموعة من الأنشطة المتناسقة والواعية، لتحقيق أهداف محددة، يصعب إنجازها في الأحوال الطبيعية إذا تم أداؤها بشكل منفرد[3].

- التعريف الثالث:

البنك التجاري: هي عبارة عن كيانات قانونية تؤدي المهن المصرفية المعتادة (إستلام الأموال، عملية إئتمان الجمهور، تحويل العملاء، وإدارة وسائل الدفع)[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نقول أن البنوك التقليدية هي تلك المنشأة التي تستقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل وتستخدم هذه الودائع في منح القروض أو هي تلك المؤسسات التي تقوم باستئجارها وتأجير النقود، وذلك لتحقيق أهداف محددة.

---

(1) Creslier Henry, aide- memoir, dunod, 3eme edition,1979,paris,p49.

(2) فليح حسن خلف، النقود والمصارف، جدار للكتاب العالمي، عمّان، الأردن، 2006، ص236.

(3) طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007،ص 31.

(4) Philippe Monnier Sandrine Mahier,l es technique ,2 édition, paris ,France,2010 ,p3 "

3. خصائص البنوك التجارية:

هناك عدّة خصائص تتميز بها البنوك التجارية من غيرها من المؤسسات وهي كالتالي:

تنفرد بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرص متنوعة لإستثمار مدخراتهم[1].

– تشكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها، حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأسمالها، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها ممّا يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف أموالها[2].

– تهدف البنوك التجارية بشكل أساسي إلى تحقيق الربحية في أنظمتها[3]

– تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود عن طريق قيامها بقبول الودائع ومنح الإئتمان.

– تعمل على تطوير الودائع ضمن أنواع الودائع المختلفة[4].

4. أهداف البنوك التجارية:

يقوم البنك التجاري عامة على تحقيق أهداف هي:

1.4 الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك من أجل توزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك[5].

---

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارة العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2014، ص 17.

[2] نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الإمارات، 2017، ص 7.

[3] فلاح حسن حسين، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمّي استراتجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، 2006، ص 13.

[4] هشام جبر، إدارة المصارف الشركة المتخصصة للتسويق والتوريدات ، ط1، القدس، 2008، ص15.

[5] محمد الصبرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص18.

2.4 السيولة:

وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة السك على الوفاء بالتزاماته وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأول سيولة ، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد لذلك فإن محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية مائلة، والجزء الثاني بوظيفة في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية[1].

3.4 الأمان:

تقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما: المودعون والبنك، فبالنسبة أمان المودعون فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم، وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، أمّا بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأنّ التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن[2].

المطلب الثاني: مبادئ عمل البنوك التجارية ووظائفها:

1. مبادئ عمل البنوك التجارية:

يقوم العمل البنكي على ثلاثة مبادئ هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه المبادئ تكتسب أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه المبادئ في الربحية، السيولة والضمان[3].

1.1 الربحية:

يسعى البنك كأي المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، هو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الاقتراض والاستثمار

---

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمّان،2009، ص 19.

[2] جواني صونيا، تسير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر ،2015، ص38.

[3] مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر،ط1، الإسكندرية، 1998، ص 139.

التي تقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة،إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتمثل في النفقات الإدارية من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تفعيل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2.1 السيولة:

وهي تمثل مقدرة البنك على الإحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة،باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، تنقص السيولة سوف يؤدي إلى دخول في وضعية الخظر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس لهذا علي البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

3.1 الضمان :

يعني الضمان قدرة البنك علي الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس الأموال بجعله عرفة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتنفيذها للوفاء بتلك التعهدات، هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى تأكد من أنه يوظف أمرا له في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال[1].

لاشك أن اهتمام البنك بتلك المبادئ هو سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق إستمراريته، لكن على البنك أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي تعد جزء غير متجزئ منها.

[1] مصطفى رسيد شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

2. وظائف البنوك التجارية:

يمكن تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية أخرى حديثة.

1.2 الوظائف التقليدية:

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف هي: قبول الودائع وتسير وسائل الدفع، ومنح الائتمان[1].

- **قبول الودائع:** ويتجسد ذلك من خلال اقتراض البنك لأموال المدخرين، ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو الطبيعيين[2].

- **منح الائتمان:** وهي أهم وظيفة للبنك التجاري مند ظهوره تعني تقديم مبالغ لأصحاب العجز الآجال مختلفة[3]. إلا أنه مهما يكن فان الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الكلي الذي تمنحه البنوك[4].

- **تسير وسائل الدفع:** وهذا ما يسمح بتحويل الأموال أيا كانت الوسيلة المستعملة، وهي نتيجة لقيام البنك بالوظيفتين السابقتين، وبالتالي يقوم بخلق النقود الائتمانية عن طريق فتح الحسابات ويقدم العديد من الخدمات المتعلقة بذلك منها: معالجة الشبكات، تحصيل المدفوعات لصالح العميل، تسديد إيصالات العميل...إلخ، كما تقوم البنوك إلى جانب ذلك بوظائف أخرى منها[5].

- التعامل في العملات الأجنبية.

- تأجير الخزائن للعملاء.

- إصدار خطابات الضمان والأوراق المالية.

---

[1] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1995، ص 102.

[2] Amour Ben Halima, Pratique des techniques bancaire, édition dehleb ,Alger,1997,p40.

[3] صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصاريف، مطبعة الدار الجماهرية، ط1، ليبيا، 1991، ص37.

[4] Samson Thomas. A, money banking and economic analysid,2nd edition prentice hall,1981,p123.

[5] عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1997، ص ص 432.433.

2.2 الوظائف الحديثة:

لقد تغيرت نظرة البنك من مجرد وسيط إلى مؤسسة تقوم بوظائف أخرى منها:

– مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها، حيث تساعد شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتبيين بأسهمها الجديدة عند طرحها للاكتتاب العام لأول مرة، بالإضافة إلى بيع الأوراق المالية الحكومية مقابل عمولة محددة.

– تقديم خدمات استشارية للمتعاملين من خلال إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لمشروعاتهم.[1]

– **خدمات البطاقة الائتمانية:** وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه وشراء ما يريد على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشير به إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد[2].

– **خدمات الكمبيوتر:** لتزويد المتعاملين بكشوف توضح أوضاعهم المالية، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات مثل تحويل الأموال، تحصيل الأموال نيابة عن الغير من بنوك أخرى أو جهات أخرى كتحصيل الشيكات، الأجور، المعاشات، الأرباح، الفوائد...إلخ.

– تمويل التجارة الخارجية من خلال خصم فواتير التبادل وإصدار خطابات الضمان.

– بالإضافة إلى خدمات في السوق المالية من خلال تقديم النصيحة، تسجيل الوثائق، وضمان إصدار الأسهم والسندات[3].

وهناك من يصنف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف ثانوية وأولية كما يوضحه الشكل الموالي:

---

[1] زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط6 ، 1997، ص 230.

[2] خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2000، ص 30.

[3] رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2018،ص ص122.121.

الشكل (1-1): وظائف البنوك التجارية:

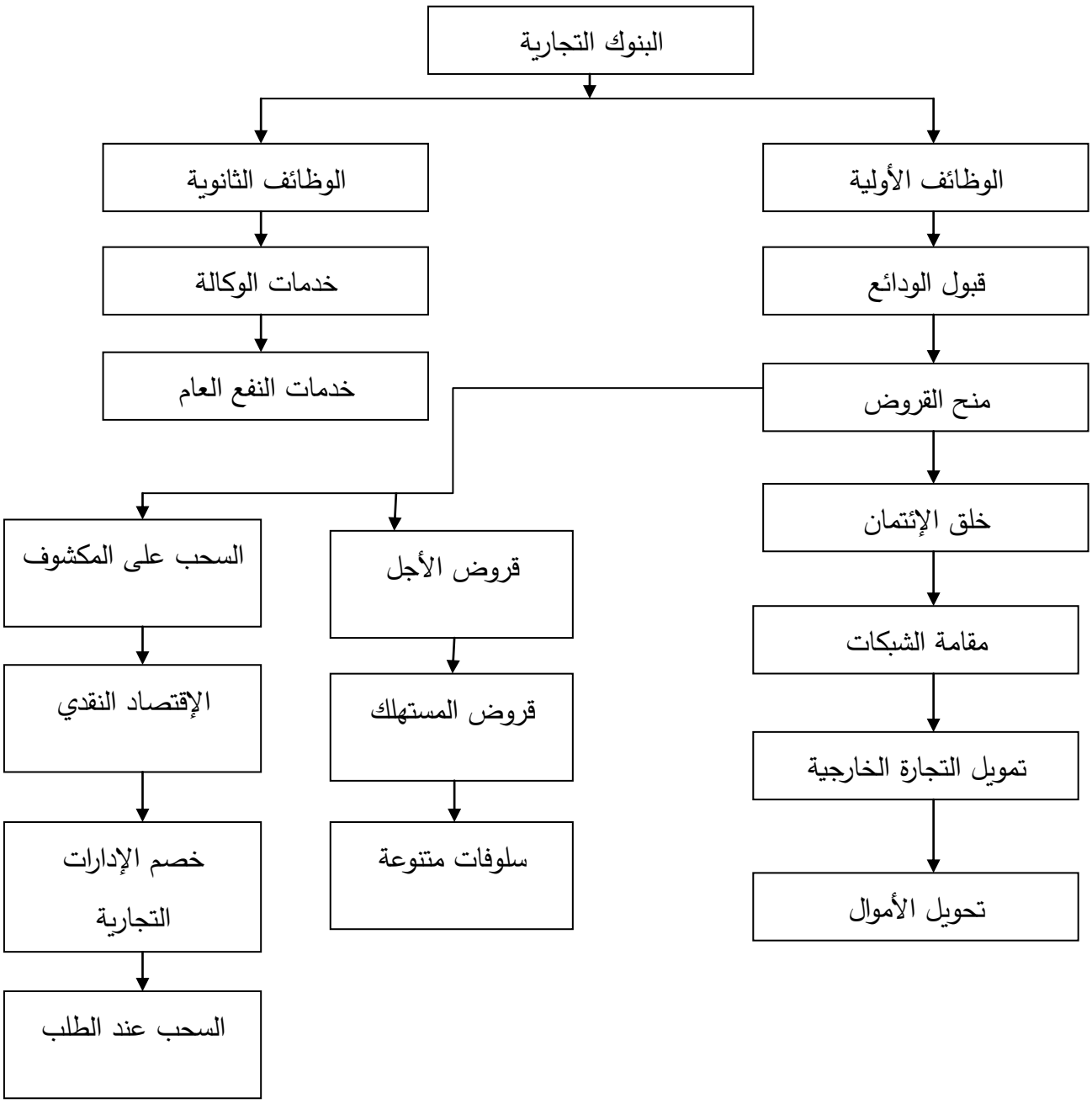

Source :commercial banking p :04, at :
http://www.Newagepulishers.com/samplechapter/001636.pdf.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها.

البنك التجاري تختلف ميزانيته عن باقي ميزانيات نظيرتها من المؤسسات المالية، حيث يمثل جانب الخصوم ومصادر أموال البنك، ويمثل جانب الأصول استخداماته، وسنحاول عرض أهم مصادر أموال البنك واستخداماته لهذه الأموال.

1. مصادر أموال البنوك التجارية:

1.1 المصادر الداخلية: وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي، وتشمل:

- **رأس المال المدفوع:** وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في الفترات اللاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيه، حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستمر فيها المصرف أمواله.[1]

وهذا يجب عدم المغالات في رفع قيمة رأس المال وذلك لأن:

- البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة إنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة لنفي الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي.

- صغر حجم رأس المال يمكن البنك من توزيع عائد عجز على رأس المال لأن العائد من الإستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من مصادر الخارجية والمصاريف الإدارية والعمومية اللازمة لإدارة مشروع بوجه العام لن يشبع أصحاب رأس المال على إستثمار أموالهم في المشروع إذا لم يكن هذا العائد مرتفعا[2].

- **الأرباح المحتجزة:** تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين، ويمكن تقسيم الأشكال التي يتخذها الأرباح المحتجزة إلى:

---

[1] محمد عبد الصريفي ، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، ص 34.

[2] مرجع نفسه، ص 35.

- **الاحتياطات:** تقطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الإحتياطي والاحتياطات وأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلي وتؤخذ الاحتياطات من طبيعة رأس المال نفسه لمعنى أنه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف لأسباب التي تمر إيرادها لدى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالات في تكوينها وإلا أصبح العائد على مجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والاحتياطات، وإما أن تكون احتياطات خاصة أو تكون قانونية[1].

-الاحتياطي القانوني: وهو عبارة عن نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

- الاحتياطي الخاص: هو عبارة عن احتياطي اختياري، تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها الأساسي[2].

- **المخصصات:** تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لما في تاريخ إعداد الميزانية طبقا للأسس التقييم المتعارف عليهما لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات .

-**الأربح غير موزعة:** إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح غير موزعة، إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى يشاء[3]

2.1 المصادر الخارجية:

وهي موارد غير ذاتية يكون مصدرها خارج البنك وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده وتتمثل في:

---

[1] صديق بكوش، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائر، دراسة حالة في بنك BDL مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019، ص 11.

[2] رتيبة بركية، تقييم اداء البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال فترة (2007-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاعدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2014، ص 04.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

– **الودائع:** وتمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك ويعتبر حجمها من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه وتأخذ عدة صور منها:

– الودائع الجارية: هي نوع من الودائع النقدية التي يمكن للعميل السحب منها متى شاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق دون انتظار حلول أجل معين، غير أن هذا النوع من الودائع لا يمكن لصاحبها الاستفادة من الفوائد.

– الودائع الادخارية: وتسمى أيضا ودائع للتوفير تتمثل في الأموال المودعة لدى البنك بهدف الإدخار، لودعها أصحابها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، بحيث يقدم البنك فوائد على هذه الودائع بمحدد لا يحقق هدف تشجيع الأفراد على الإدخار وتنمية الوعي الادخاري[1].

–**ودائع ثابتة:** وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية[2].

–**القروض:** وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية، وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الإحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج[3].

2. استخدامات أموال البنوك التجارية:

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر المختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات بناءا على عاملين أساسين هما السيولة والربحية.

1.2 المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

---

[1] نور الإيمان بوذراع، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة الربي بن مهدي، أم البواقي، 2017، ص 14.

[2] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– النقديات الجاهزة لدى البنك: وهي عبارة عن النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية.

– الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني، الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي[1].

2.2 المجموعة الثانية: وتكون سيولتها منخفضة، وهي تشمل ما يلي:

– أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون مشقة، وتمثل أساسا في حسابات لدى البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل.

– الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي سيولتها تكون قليلة، وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية مونها مضمونة.

– الأوراق التجارية المخصومة:وهي تمثل قروض قصيرة الأجل، لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين مقابل عمولة.

– القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الإقتصادية المختلفة وتكون قصيرة الأجل غالبا[2].

3.2 المجموعة الثالثة: تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول سابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

– قروض متوسطة وطويلة الأجل.

– الأوراق المالية للأجل.

– الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

يمكن تلخيص ما تقدم فيما سبق في الشكل التالي:

---

[1] عبد الله خبابة، اللإقتصاد المصرفي، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، ط2، المسيلة، الجزائر،2013، ص 103.

[2] رتيبة بركيبة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الشكل (1-2): مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها.

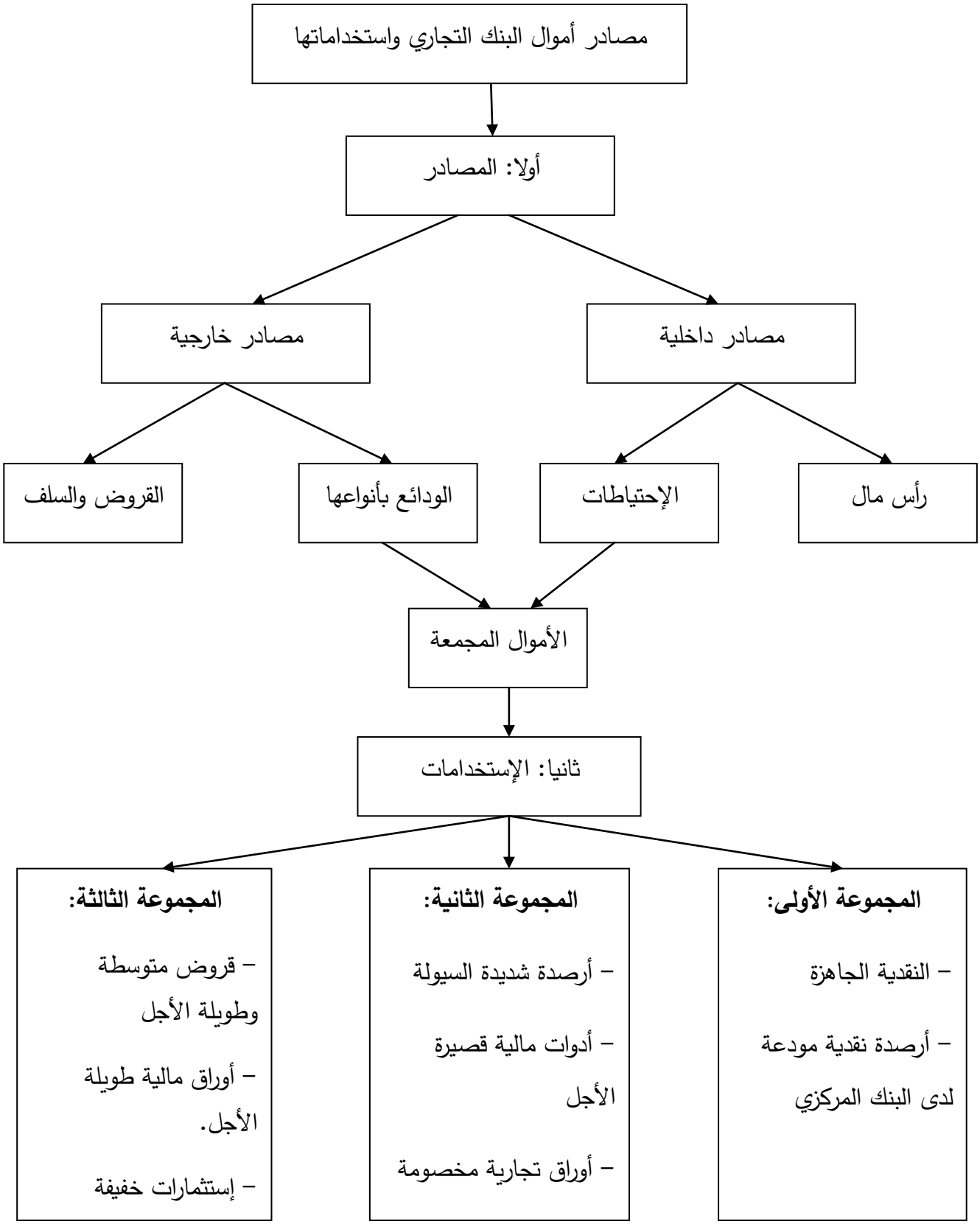

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورية من ضروريات العصر الحديث ودافعا ملموسا فعالا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل إلى أقطار الإبتكار، الأمر الذّي يستدعي من التعرف على ماهية البنوك الإسلامية، أهدافها، خصائصها، مواردها واستخداماتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

1. نشأة البنوك الإسلامية:

مند نشأة المصارف التقليدية في إيطاليا عام 1157م وإلى يومنا هذا تزايد دور هذه المصارف وانفردت بالأسواق المالية والإقتصادية، إلاّ أنّه وفي القرن العشرين بدأ التفكير في إنشاء كيانات ماليو تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومن هنا بدأ العمل لتكوين هذه الكيانات بديلا للمصاريف التقليدية الربوية، ولتقوم تلك الكيانات في تقديم خدماتها لعملائها بالشكل الذّي أدى إلى تزايد قاعدة المتعاملين معها [1] ويعود ظهور المصاريف الإسلامية إلى عام 1940 م عندما أنشأت ماليزيا صناديق الإدخار تعمل من دون فائدة وبعدها في أواخر الأربعينيات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أنّ هذا التفكير أخذ مدّة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلاّ في مصر مع بداية الستينات فمدينة مين غر التابعة لمحافظة دقهلية بجمهورية مصر العربية تعد المدينة الأولى التّي شهدت ميلا أول تجربة للمصاريف الإسلامية وإن كانت لم تستمر إلاّ بضع سنوات. [2]

وبعد هذه التجربة تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو بنك ناصر الإجتماعي بمصر عام 1971م، والذّي حقق نجاحا كبيرا ولا يزال قائما لحد الساعة وفي سنة 1975 م تجسدت فكرة المصاريف الإسلامية بتأسيس بنك الدولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لعمل الصارف الإسلامية حيث يوفر المال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الإقتصادية في البلدان الأعضاء، ويضم ذلك البنك الإسلامي للتنمية 56 دولة لها العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي ومكتبة في رأس المال البنك وعلى أساس تقاسم الأرباح، ومنذ تلك الفترة توالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي.

---

[1] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو إقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون ومؤرخون، ط1، عمان، 2012، ص58.

[2] حيدر يونس الموسوى، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 23.

كما انتشرت المصاريف الإسلامية بشكل واسع حيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا، بريطانيا، وسويسرا، وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول بريطانيا التّي توجد فيها 5 بنوك إسلامية بشكل كامل، و17 بنك في شكل نوافذ إسلامية، ولقد بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في سنة 2010م ما يقارب 350 نافذة. [1]

كما تم إنشاء العديد من العينات والمنظمات المساندة والضرورية لتطوير سلامة العمل المصرفي الإسلامي وتوسيع دائرة عملها، نذكر منها:

– هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين سنة 1991م لتسيير استخدام القوائم المالية وجميع المعلومات المحاسبية.

– مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا 2002م لأجل إصدار معايير الرقابة والإشراف وتطوير الآليات لإدارة المخاطر.

– السوق المالية الإسلامية الدولية دبي 2002م قصد الترويج لسوق الإسلامية واعتماد الأدوات المالية المتداولة.

– هيئة التصنيف للبنوك الإسلامية 2001م أنشأت بهدف تقييم كفاءة وأداء البنوك الإسلامية.

– مراكز إدارة السيولة 2002م للعمل على إستثمار السيولة للمؤسسات المالية والترويج للإصدارات. [2]

2. تعريف البنوك الإسلامية:

هناك العديد من التعريفات للبنوك الإسلامية نذكر أهمها:

– التعريف الأول:

البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. [3]

---

[1] أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية "دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2012، ص ص 4،5.

[2] هاجر زرارقي' إدارة المخاطر الإنتمائية في المصارف الإسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص ص 5،6.

[3] شهاب أحمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 11.

- التعريف الثاني:

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية. [1]

- التعريف الثالث:

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في الفترات المشاركة للإستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والإستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المعرفية في إطار الصيغ الشرعية التّي تضمن التنمية والإستقرار. [2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ البنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية تهدف إلى تجميع الأموال وتوظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تتعامل بالربا أخدا وعطاءا محققة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإسلامي.

3. خصائص البنوك الإسلامية:

إنّ البنوك الإسلامية ما يميزها عن باقي البنوك، من حيث المبدأ، المحتوى، المضمون الخصائص التالية:

1.3 توجيه كل جهدها نحو الإستثمار الحلال: بما أنّها بنوك تنموية، حيث أنّ جميع أعمالها متعلقة بالإستثمار وتمويل المشاريع التّي تساهم في تطوير البلاد، وزيادة الدخل الوطني ضمن إطار تعاليم الشريعة الإسلامية فيترتب عنها مايلي:

- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذّي يعود على الفرد.

- توجيه الإستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التّي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

- يجب أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، شراء، تصنيع، بيع) فمن دائرة الحلال. [3]

---

[1] علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية إقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، ط2، جدة، 2001، ص 197.

[2] مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 80.

[3] غريب جمال، البنوك والأعمال المصرفية، دار الإتحاد العربي للطباعة و النشر و التوزيع، بدون طبعة، 1972، ص 97.

2.3 إستبعاد التعامل بالفائدة: غنّ من بين أهم المميزات البنوك الإسلامية هو استبعاد التعامل بالربا، وذلك لما للربا مساوئ وأضرار على المجتمع، بل يعتبر قمة الظلم والإستغلال، وعدم أخذها بعين الإعتبار حالة المقرض (خسارة، أزمة مالي...) والتعامل بالربا يسمح بوجود طبقتين في المجتمع حيث تكون هناك طبقة تملك رؤوس الأموال والتّي تتحكم في المحتاجين وتعمل على إضعافهم لكل ما تستطيع من وسائل، والإسلام في جوهره جاء لحماية الفرد والمجتمع من الإستغلال واهتم بالوحدة والتآخي والتكافل وكل الأساليب التّي تساعد في القضاء على الطبقة الإستغلالية الظالمة.

وقد جاء نص صريح وواضح في القرآن الكريم في غضب الله على الذّين يتعاملون بالربا وذلك استنادا لقوله تعالى: "**يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين,فان لم تفعلوا فأذنوا لجرب من الله و رسوله و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ,لا تظلمون ولا تظلمون**" سورة البقرة ،الآية 277 .[1]

فإذا كانت النواهي تمثل الحرام ولمكروه، فإنّ الأوامر تمثل الواجب والمندوب وبينهما يأتي المباح، ليحتل المساحة الواسعة التّي سكت عنها الشرع، وليفسح المجال للعقل ليبدع ويبتكر في كل أموره الحياتية، حيث يعطي الشرع السير والمرونة للذّين يجعلان المنهج الإسلامي مناسبا لكل زمان ومكان. [2]

3.3 تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الإستثمار: إنّ كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال الذّين كانوا يفضلون تجميد أموالهم على أن يصفوها في البنوك تتعامل بالربا فإنّ قيام البنوك الإسلامية مكن هؤلاء من تشغيل أموالهم بما يوافق الشريعة الإسلامية، ودفع أموالهم للإستثمار من خلال المشاريع التنموية التّي تقوم بها هذه البنوك، وقد احتلت الزيادة في هذا المجال، وبذلك فقد حققت نجاحا باهرا في تحريك الأموال وجعلها خدمة الإقتصاد الوطني والمشاريع التنموية التّي تقدم الخدمة لبناء المجتمع.

4.3 القضاء على الإحتكار الذّي تفرضه بعض المؤسسات الإستثمارية: تساهم البنوك الإسلامية بالقضاء على الإحتكار الذّي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، حيث تقوم باحتكار أسهمها، وتقوم بإصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس المال جديد، وبقاء الشركة محصورة في يد عدد قليل من المساهمين فقط.

أمّا البنوك الإسلامية فإنّها لا تصدر السندات بل تفتح باب الإكتساب على أسهمها أمام جميع الراغبين. [3]

---

[1] سورة البقرة، الآية: 277.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، مرتكزات إستراتيجية المعاملات المالية الإسلامية، دار الراوي، الدمام، السعودية، ط1، 200، ص 67.

[3] سميرة حليتيم، آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة فمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص ص 31.32.

5.3 عدم إسهام هذه البنوك وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم: إنّ مخططي السياسة النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية يلجأون عادة إلى خفض سعر الفائدة، وبذلك يدفعون البنوك التجارية إلى زيادة عرض النفوذ في السوق وتغطية طلبات الإستثمار، أمّا في حالة العكس فإنّهم يلجأون إلى زيادة سعر الفائدة الذّي يسمح بتقليل حجم السيولة النقدية في السوق، أمّا البنوك الإسلامية فليس لها أي دور في تطويرها أو الحد من التضخم لأنّها لا تتعامل بالفائدة، ولكنه يتأثر بصورة غير مباشرة مع التغيرات القيمة لوحدة النقدية وقوتها الشرائية، يمكن القول أنّ النظام المصرفي الإسلامي وفي ظل إقتصاد إسلامي متكامل سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرارا وثباتا في قيمتها الشرائية، ويسهم إلى حدّ كبير في حد من ظاهرة التضخم.

6.3 تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية:

وذلك من خلال تعاون البنوك فيما بينها، سواء في تبادل الخبرات أو تقديم كل منها ما يستطيع للآخر، وبهذه الطريقة تنشئ حرك تجارية بين الشعوب الإسلامية التّي تؤدي إلى الإستغناء عن النظام المصرفي القائم.[1]

4. أهداف البنوك الإسلامية: تلخص أهداف المصرف الإسلامي في النقاط التالية:

1.4 أهداف شرعية: تتضمن إختفاء المشروعية على المعاملات المصرفية، وفق الضوابط التالية:

– أن تكون الصيغ التمويلية خالية من الربا وشبيهة في التنظير، والتطبيق وخلوها من شروط الإدمان والجهالة والغرر.

– خضوع صيغ التمويل وممارسة لعنصر المخاطرة.

– وجود رقابة شرعية فاعلة ومصححة لما يحدث من خلل.

2.4 أهداف إجتماعية: وتتمثل في تحقيق التكافل الإجتماعي، من خلال جمع وتوزيع الزكاة، منح القروض الحسنة، توفير الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية، مما يزيد من توثيق الترابط. [2]

[1] سميرة حليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 31.32.

[2] بديعة مسيف، سامية زغليط، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية "دراسة استشرافية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017، ص 19.

3.4 أهداف إقتصادية: وهو أن تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التنمية من خلال حسن الأداء، الإستثمار الجيد للموارد المالية، وتسيير انتقال الأموال بين الدول الإسلامية دون توسط الدول الأجنبية بما يحقق التنمية الإقتصادية ومن تم الإجتماعية. [1]

4.4 أهداف مالية: تتمثل هذه الأهداف في استقطاب الودائع بإعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية، واستثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ، وتحقيق الأرباح من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والإستثمار. [2]

5. أهداف أخرى: وتتلخص في النقاط التالية:

– أهداف خاصة بالمتعاملين، كتقديم خدمات مصرفية متنوعة، والتمويل بطابع إسلامي.

– أهداف خاصة بالبنك وتتمثل في تنمية الموارد البشرية، وتحقيق معدل نمو يسمح له بالإستمرار في السوق المصرفية، وكذا التوسع والإنتشار والقدرة على مواجهة المنافسة. [3]

المطلب الثاني: مبادئ العمل في البنوك الإسلامية ووظائفها:

1. مبادئ العمل في البنوك الإسلامية: [4]

يختلف عمل البنوك الإسلامية عند غيره من البنوك التقليدية حيث تستند كل عملياتها ومعاملاتها المالية لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح أهم المبادئ فيما يلي:

– كل العمليات والمعاملات المالية لتّي تقوم على أساس الفائدة محرّمة وممنوعة، ففي الفائدة يكون الإتفاق على استرجاع الأموال محددة مسبقا، وبالتالي فإنّ كل المخاطر يتحملها المقترض فقط دون المقترض (البنك)، وهذا يتعارض مع نظرة الإسلام بتوزيع العائد والمخاطر.

– اِستعمال المنتجات التّي تعتمد على عدم التأكد أو المسير محرمة مثل شراء منتجات أو أسهم بأسعار منخفضة بهدف بيعها بأسعار مرتفعة في المستقبل.

---

[1] فريدة معارفي: إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،الجزائر، 2015، ص 15.

[2] أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص ص 9،10.

[3] بديعة مسيف، سامية زغليط، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] zeinab. Mohamed elgawady. Possibility of ooperation bet ween islamic banks and conventional banks. At www.mustedu/publications/business res 4.pdf.

– الإستثمارات التّي تقوم بها البنوك الإسلامية يجب أن تكون موافقة للشريعة وتمنع كل المعاملات التّي تقوم على أساس الفائدة مثل: السندات أو المنتجات المحرمة كالخمر، بالإضافة إلى منع الإستثمار في المؤسسات التّي لا توافق مع قواعد الشريعة مثل المؤسسات المالية التقليدية.

– مبدأ تقاسم الأرباح والخسارة، حيث أنّ البنوك الإسلامية تقتسم الأرباح مع المودعين والمستثمرين على إعتبار أن المودعين يعتبرون ملاك لرأس المال المستعمل لتحقيق العوائد وبالتالي يجب أن يتحملوا أيضا جزء من الخسارة إن وجدت، وهنا يعمل البنك كمضارب لإدارة أموال المودعين، وتختلف معدلات الربح والخسارة من بنك لآخر من وسيلة تمويل لأخرى، ومن وقت لآخر حسب شروط العرض والطلب، لذا فإنّ البنوك الإسلامية عادة ما تضع سياسات إستمارية حذرة لتنويع المخاطر.

2. وظائف البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بتوفير منتجات خالية من الفوائد الربوية موجهة لقطاعات مختلفة من الإقتصاد حسب مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تلخيص الوظائف للبنوك الإسلامية فيما يلي: [1]

– تنمية وترقية أنشطة التجارة كوسيط وفاعل أساسي بين أصحاب الفائض والعجز في الإقتصاد.

– تقديم خدمات إضافية وتسويق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل.

– توفير الإستثمارات وخدماتها الإجتماعية لعملاءها للتنافس مع البنوك التجارية.

حيث تستعمل الوساطة المالية في البنوك الإسلامية للمستثمرين الحصول على التمويل اللازم حسب احتياجاتهم فهناك عدة منتجات مبتكرة، حيث يعمل البنك كمضارب بأموال المودعين من خلال استثمارها، أمّا في الإستثمارات عامة أو حسابات إستثمارية خاصة، أو ودائع تحت الطلب دون فوائد، كما يمكن أن تقوم بدور تسيير الإستثمارات من خلال الوكالة وتوليد عوائد في شكل رسوم الخدمات في حين أنّ البنوك التجارية تستعمل بصورة كبيرة القروض والتسهيلات الإئتمانية القائمة على أساس الفائدة، مما أدى لعدة مشاكل مالية، لذا منتجات البنوك الإسلامية تعد أكثر طلبا بسبب جودة الخدمة ورضا العملاء.[2]

---

(1) vhomiobhi toni aburine, islamic banking theories, practices and insights for Nigeria, www.bizresearchapers.com/attachments.2009-01-13/26.toni.pdf

(2) ahmed, A. Rehman ; K. and saif. M.I,Islamic Banking experience of Pakistan comparisons of Islamic and conventional banks, international journal of business and management, vole : 5, N : 2, 210, p : 137.

وتقوم البنوك الإسلامية بعمليات التجارة والوساطة المالية للقيام بنشاطات ومشاريع تقوم على أساس تحريم الفائدة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وهناك نوعين من الوظائف التّي تقوم بها البنوك الإسلامية:

- وظائف تعتمد على رأس المال.
- وظائف لا تعتمد على رأس المال.

1.2 الوظائف التّي تعتمد على رأس المال: تسمى أيضا الوظائف الولية منها: [1]

– قبول الودائع من المدخرين وإقراض الأفراد والمؤسسات أصحاب العجز اعتمادا على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة.

– قبول ودائع حسابات الإستثمار والإدخار لتوليد عوائد من خلال حسابات الإستثمار الخاصة أو حسابات الإستثمار العامة، حيث يقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مشاريع ربحية مختلفة كمضارب مع تقاسم النتائج ويقوم البنك بتلقي الوداع الجارية.أيضا دون تقديم أي فائدة ويمكن أن يأخد رسوم مقابل خدماته.

– يقوم البنك بإقراض الأموال للإستثمار للمدى القصير، المتوسط والطويل، من خلال عدّة صيغ (مشاركة، مضاربة، إجارة، سلم...) حيث أنّ كل من المدعين البنك والمستثمرين يتقاسمون الربح والخسارة بحسب صيغة وطبيعة المعاملة (سيتم التطرق لهذه الصيغ بالتفصيل في الأجزاء الموالية).

2.2 الوظائف التّي لا تعتمد على رأس المال:

مثل خدمات الوكالة وخدمات النفع العام (توفير خدمات الحج، تحصيل فواتير الخدمات والتحويلات بالنقد الأجنبي، تبادل العملات، خدمات الصرف الآلي، تسيير وسائل الدفع، تحصيل أباح الأسهم، بيع وشراء الأوراق المالية بالإضافة إلى الخدمات الإستشارية).

– تحويل النقود حيث يتم في هذه العملية تحويل مبالغ مالية من حساب إلى حساب آخر، من بنك لبنك آخر ومن دولة لدولة أخرى. [2]

(1) Ashfaq Ahmed, Asad Afzal,Uzair ul Hassan, an analysis of functions performed by Islamic bank :a case of Pakistan, European journal of social sciences : vole : 17, November 1.210.p :29.

(2) بشير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس، الأردن، 1996، ص 277.

– تحصيل الأوراق التجارية: تمثل الأوراق التجارية حق نقدي يستحق الدفع بأجل معين عموما قصير الجل، يتم قبول الأوراق التجارية كأداة للوفاء وتقوم البنوك بتحصيل قيمة الأوراق التجارية في وقت إستحقاقها مقابل عمولة. [1]

– بيع وشراء العملات الأجنبية: حيث يتم تبادل العملة المحلية بعملة أجنبية، أو تبادل عملة أجنبية بأخرى ويجب أن يتم البيع والشراء بسعر الصرف الفوري وليس الأجل.

– التعامل بالأوراق المالية: يمكن للبنوك الإسلامية التعامل بالوراق المالية التّي لا تتضمن الفائدة ولا ترتبط بما هو حرام كالسندات مثلا ويمكنها التعامل بالأسهم بيعا وشراءا كما يمكنها حفظ الأوراق المالية، مقابل أجر وتحصيل كبونات الأسهم مقابل عمولة تحصيل. [2]

– تأجير الخزائن.

– خطابات الإئتمان.

– الإعتمادات المستندية: هي عبارة عن خطاب يتعهد بموجبه البنك بأداء الإلتزامات التّي تترتب على المتعامل والمتصلة بالإعتمادات المستندية، وهو أداة تستخدم في المعاملات الخارجية الخاصة بالتجارة الخارجية أي الإستيراد والتصدير.

والشكل التالي يوضح وظائف البنوك التجارية.

[1] وطبان محمد، البنوك الإسلامية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 2000، ص 106.

[2] رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

شكل (1-3): وظائف البنوك الإسلامية.

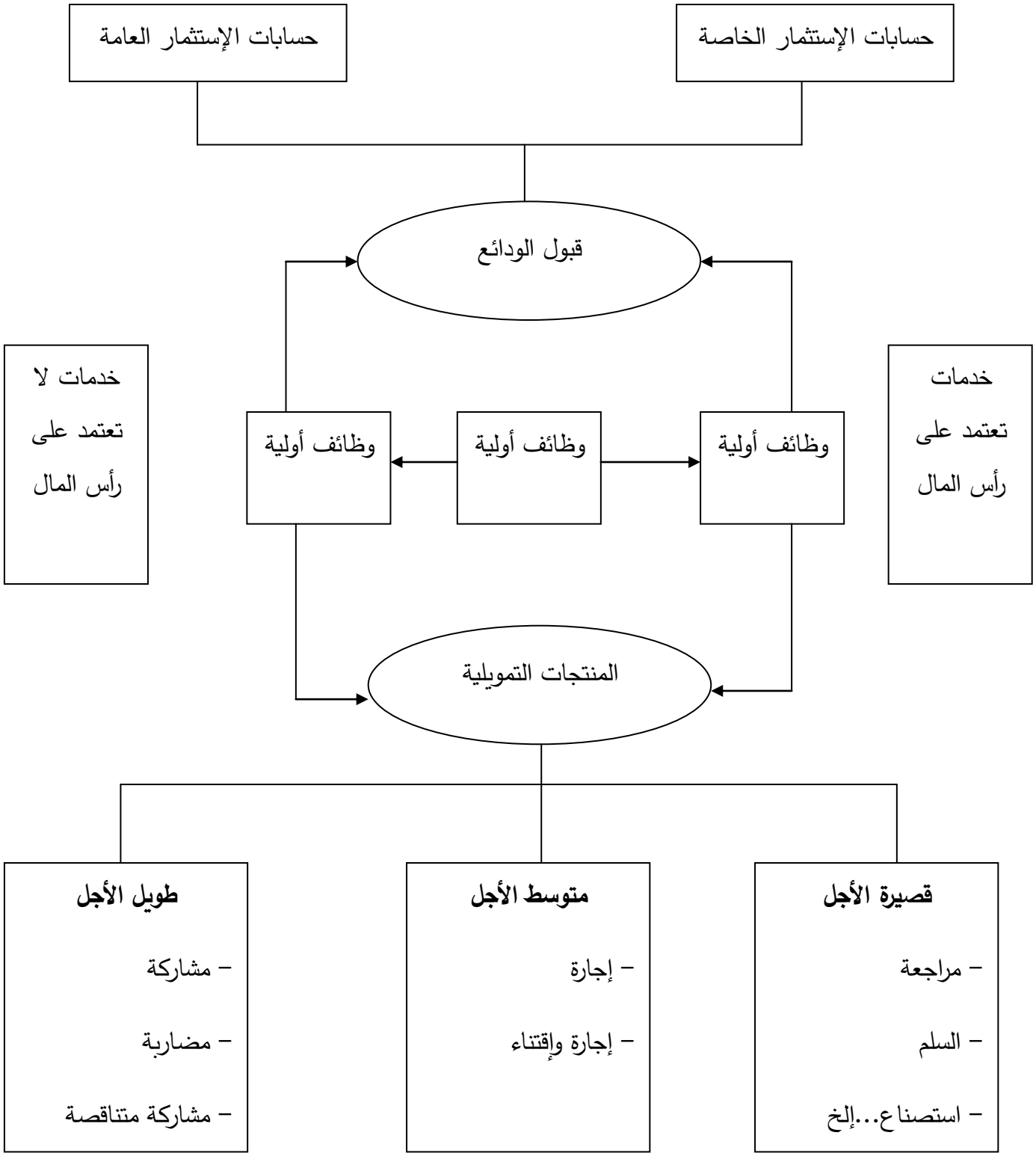

Source : Ashfaq Ahmed, Asad Afzal,Uzair ul Hassan, an analyses of functions performer by Islamic bank :a case of Pakistan, European journal of social sciences : v . 17, N 1,2010,p : 9

المطلب الثالث: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية واستخداماتها:

1. مصادر الاموال في البنوك الاسلامية:

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى قسمين هما:

1.1 المصادر الداخلية: لا تختلف الموارد الداخلية للبنوك الإسلامية عنها عن البنوك التقليدية إذ أنّها تتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطات بأنواعها، الأرباح الغير موزعة أو المحتجزة.

- رأس المال:

يعرف رأس المدفوع في المصارف على أنّه: مجموع قيمة الأموال التّي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع، عند بدأ تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية سواء كانت نقدية أو عينية. [1]

- الإحتياطات:

الأموال التّي تقتطع بنسبة معيّنة من الأرباح الصافية للبنك، حيث تعد مصدرا من مصادر التمويل الذاتي، وهي الأخرى تعتبر بمثابة ضمان للمودعين، تتسم بالمرونة، وقابلية التعديل بإعتبار أنّ البنك يستطيع الإضافة إليها أو الخصم منها، وهي على أنواع فمثلا نجد الإحتياطات الإختيارية، القانونية، النظامية... إلخ وعليه فإنّ دور الإحتياطات في البنوك يتلخص في دعم مركزها المالي والمحافظة على السلامة رأسمالها، وعلى ثباث قيمة وموازنة أرباحها. [2]

- الأرباح المحتجزة:

هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية التّي تخص المساهمين. [3]

---

[1] عبد الرزاق رحيم جدّي الهيتي، المصارف الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمّان، ط1، 1998، ص 237.

[2] عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 12،13.

[3] محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنّشر ، عمان، 2001، ص 119.

- المخصصات:

هي مبالغ تقطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك... إلخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الإستثمار من أهم المخاطر التّي تتوجه إليها هذه المخصصات. [1]

2.1 المصادر الخارجية:

وهي مختلف الودائع التّي يضعها العملاء في البنك حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، ونذكر منها ما يلي:

- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

هي الأموال التّي يودعها أصحابها لدى البنك الإسلامي، والذّي يتعهد بردها أو برد جزء من قيمتها دون فائدة أو عائد وتبقى تحت تصرف أصحابها بحيث يمكن اللجوء إليها متى شاءوا بدون إخطار مسبق، ويشتمل هذا النوع من الودائع أقل نسبة مقارنة بالأنواع الأخرى، واستخدامها يكون في الأجل القصير ويتم في حرص شديد وحذر بالغ. [2]

- الودائع الإستثمارية:

وهي الأموال التّي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد إستثمارها في مختلف المشاريع، ودون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التّي تم الإتفاق عليها من البنك، ما يجعلها أحد أهم الموارد التّي تتميز بالإستقرار والتّي يعتمدها البنك الإسلامي في ممارسته مختلف الأنشطة الإستثمارية، حيث تعتبر الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية أكثر إستقرارا وثباتا من الودائع الجارية، باعتبار أنّ آجالها محددة في العقد ولا يمكن لأصحابها بأي حال من الأحوال سحبها قبل التاريخ المتفق عليه، وهو ما يجعلها مورد يمكن البنك من الإختيار بين مختلف البدائل الإستثمارية التّي تتاح له. [3]

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 117.

[2] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 100.

[3] شوقي بورقية، رزاني هاجر، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية–دراسة تحليلية، ط1، دار النفائس الإسلامية، الأردن، 2015، ص 39.

- الودائع الإدخارية:

وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كلّ هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذّي يمنحه البنك إياه، وتدفع البنوك على هذه الودائع عوائد بسحب الوديعة والمدة التّي يبقيها في البنك.

وتقوم البنوك الإسلامية بتشجيع صغار المدخرين على إيداع مدخراتهم لديها، وتنمية الوعي الإدخاري والمصرفي ليهم، حيث تقوم باستثمار هذه الإبداعات وتشارك أصحابه في الربح أو الخسارة التّي وقعت. [1]

2. استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

تتمثل أهم صيغ التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية في تلك الصيغ المعروفة في الفقه والإقتصاد الإسلامي، مع الإشارة إلى أنّ تلك البنوك لا تطبق كل هذه الصيغ بل معظمها، وتتمثل في: [2]

- المضاربة:

يعرفها ابن رشد كما يلي: أن يعطي الرجل المال على أن يجربه على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان ممّا يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا.

أي أنّها تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح والخسارة مع صاحب المال، إلاّ إذا أثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب فإنّه يضمن رأس مال المضاربة، ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدخرين بصفته مضاربا، بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربا للمال، وهذا ما يسمى بإعادة المضاربة.

- المشاركة: [3]

وهي إشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح، أمّا الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال، ويطيق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع إشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

---

[1] أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] مصطفى عبد الله الهمشري، الأعمال المصرفية والإسلام، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، 1985، ص 191.

[3] سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر وتقنيات جامعة جيجل، الجزائر، 2005، ص4.

- المرابحة:

وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه، ويعتبر الباحث "سامي حمود" أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب الإمام الشافعي (رضي الله عنه)، وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.

- الإجارة:

وهو الإسم الذّي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أمّا البنوك الإسلامية فتطبقه أحيانا بإسم الإيجار أو التأجير التمويلي، وهو لا يختلف كثيرا عن الإئتمان الإيجاري الذّي تطبقه البنوك التقليدية والذّي يعرف بالفرنسية بـ crédit–bail وبالإنجليزية leasing.

- الإستصناع: [1]

وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق على أن تكون المواد والعمل من الصانع (وهو البنك الإسلامي)، وهذا الأخير يبيعه للعامل بعد إضافة هامش ربح إلى التكلفة، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مسكن بصفة العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

- السلم:

وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنه في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك، على أن يتم التسليم لاحقا، وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما لكنّه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة.

- القرض الحسن:

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

[1] مصطفى حسين سليمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص 51.

ورغم أنّ هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلاّ أنّه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة، والتّي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام.

وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد فإنّ البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلاّ على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أن يوجه لأغراض إجتماعية أو إستهلاكية ، إلاّ أنّ بعض البنوك الإسلامية نقدية لأغراض إنتاجية فيصبح من صيغ التمويل بالنسبة لها.

- دفع الأجر:

يقوم دفع الأجر على دفع البائع السلعة للمشتري، على أن يدفع هذا الأخير قيمتها المتفق عليها في أجل محدد، ويستعمل بيع الأجل في تمويل إحتياجات الناس الإستهلاكية المكلفة، مثل الأثاث والسيارات كما يستعمل في تمويل المساكن المشيدة والسلع الإنتاجية مثل الأثاث والمعدّات.

المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التجارية و البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية والبنوك التجارية إلى أداء جميع الوظائف المتوقعة عن مؤسسة مالية، غير أنّ البنوك الإسلامية تتميز بخصائص جعلتها تختلف عن البنوك التجارية في تأدية عملها، ولتوضح أهم الإختلافات سيتم في هذا المبحث عوض أهم الفروقات من حيث مقارنة أهم الأنشطة البنكية ومن حيث هيكل واستخدامات كل بنك.

المطلب الأول: مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية.

تتعدد النشطة البنكية وتتنوع حسب إمكانيات كل بنك، ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية ومع ذلك يوجد إختلاف في آلية قبول الودائع، توظيف الموال وتقديم الخدمات.

1. المقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:

إنّ تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن تعامل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تنظر إلى الودائع على أنّ واضعها واضع القروض، لأنّ المقترض لا يلتزم برد القرض عينا، ولا مانع بخلطه بغيره من

الأموال، بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها يتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يتعذر تمييزها من بعضها. [1]

هذا بشكل عام ولكن المر يختلف حسب نوع الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أو البنك التجاري، وفيما يلي توضيح لأهم الإختلافات بين الودائع في كلا البنكين:

1.1 بالنسبة لودائع تحت الطلب: [2]

صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك في الربح ولا في الخسارة، على عكس البنك التجاري الذّي يحصل فيه المستثمر أو المودع على سعر فائدة ثابت.

2.1 بالنسبة للودائع الجارية: صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية والتجارية لا يشارك الخسارة ولا الربح مع المؤسسة، كما أنّه لا يحصل على أي فائدة.

3.1 بالنسبة للودائع الإستثمارية: البنوك التجارية تعتبر المودع يستحق الفائدة الربوية مند يوم الإيداع بغض النظر عن كون الموال المودعة دخلت حيّز التشغيل والإستثمار أو بقيت ساكنة خزنة البنك، على عكس البنك الإسلامي الذّي يبدي قيمة الوقت حيث يحسب له حساب منذ وقت الإستثمار.

4.1 بالنسبة لودائع الإدخار (التوفير): تمنح البنوك التجارية فائدة عليها وتحدد مسبقا عند أدنى رصيد للمودع، أمّا البنوك الإسلامية فإنّ عائد هذه الحسابات متغير حسب ما تدره من إيرادات، ثم إنّها لا تستثمر بأكملها، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم آخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها.

2. مقارنة من حيث توظيف الأموال:

فالمصرف الإسلامي، يقوم باستثمار الأموال المتاحة لديه بتطبيق عدّة سياسات استثمارية إسلامية، من أهمها سياسة المضاربة، وسياسة المشاركة وسياسة المرابحة، الإجارة، وسياسة الإستصناع، وغيرها، وجميع هذه السياسات الإستثمارية يتضافر من خلالها عنصر رأس المال على عنصر العمل، ويكون الدور الأساسي فيها لعنصر العمل، وهي ترتكز على أساس القاعدة الإسلامية العادلة "الغنم بالغرم" الأمر الذّي من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية، من خلال تحريك رأس المال، ودفعه لتدفق في المشروعات الإنتاجية

[1] عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دراسة فقهية للممارسات العلمية، دار البشائر الإسلامية، ط2، 2007، ص 104.

[2] Abdul Gafour Awan, compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan, proceedings 2nd cork, Lahore, Pakistan, 2009, p 10-12.

المختلفة، تلك المشروعات التّي يترتب عليها توفير فرص العمل للعاطلين، وتحقق للمجتمع ككل، فرصة الإستفادة من هذه الأموال، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أمّا المصاريف التقليدية، فإنّ أهم سياساتها في توظيف أموالها هي سياسة الإقراض بفائدة وهذا النشاط يمثل ما يقارب 75% من أنشطة هذه المصاريف حاليا. [1]

رغم أنّ هناك مضار رهيبة للفائدة إقتصادية وإجتماعية، والمجتمع، وهو الذّي يدفع ثمنها كما أنّ هذه البنوك لا تتورع عن تمويل أنشطة تؤذي إلى إحتكار سلع، ولا عن قصر تمويلها على طائفة الأغنياء الكبار، ومعنى ذلك أنّ البنوك التقليدية من شانها الإضرار بالمجتمع، بدلا من نفعه والسبب الرئيسي في ذلك هو أنّها بنوك ربوية، والربا لا يأتي من وراءه خير أبدا، بل هو مصدر للشرور والآثام في كل عصر وفي كل مصر.

3. المقارنة من حيث الخدمات:

تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التّي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية كتجميع الزكاة وإنفاقها وصرف القرض الحسن، والجدول الموالي يوضح :

الجدول (1-1): أهم الفروقات الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات.

عنصر المقارنة	البنك الإسلامي	البنك التجاري
المفهوم	مؤسسة مالية بنكية تستقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها ووفق مقاصد الشريعة	أحد مؤسسات السوق النقدي التّي تتعامل في الإئتمان النقدي وعمله الأساسي والذّي يمارسه عادة قبول الودائع لإستعمالها في عمليات بنكية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الإئتمان.
طبيعة الدور	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين/ المودعين والمستثمرين.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية ووفق لمبدأ الربح والخسارة	يقوم على أساس القاعدة الإفتراضية بسعر فائدة
صفة المتعامل معه	- صاحب حساب جاري على أساس	- مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو

[1] الإختلافات الجوهرية بين المصاريف الإسلامية والبنوك التقليدية www.albayan.com.uk

	القرض الحسن والخراج بالضمان. – صاحب حساب إستثماري فهو رب المال. – مشتري / بائع مؤجر ، مستأجر في جميع أنواع البيع الحلال. – مشارك.	مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. – مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.
المحظور والجائز	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية	– يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. – يحظر عليه شراء عقارات غير التّي يحتاج إليها لممارسة أعماله. – يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على الموافقة المسبقة من البنك المركزي.
الموارد المالية الذاتية	يستطع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.
الموارد المالية الخارجية	حساب الإستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة، والوكالات في الإستثمار المطلقة أو المقيدة	الودائع والقروض على أساس الفائدة.
استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.
الوظيفة الرئيسية	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب المال كما يكون رب المال وأصحاب العمل (المستثمرين) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.
الإدخار تنمية الوعي	الإدخار تأجيل إنفاق	طبقا للنظرية الوضعية
الإدخاري	عاجل غلى آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد الأغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الإدخاري لدى الجميع تحقيقا لدوافعهم الخاصة.	الإدخار هو الفائض من الدخل بعد الإستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي في الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد عموما.
المتاجرة على الملكية	يعتمد على الإستثمار الموال	يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر

	والإتجاهات وفق الصيغ والأدوات الشرعية	الفائدة لتحقيق العائدات.
الربح	يتحقق بأسباب الشرعية من: المال– العمل– الضمان– وفق المعايير الشرعية	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
الخسارة	يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائما في المشاركات	يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.
الرقابة	ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والمراقب الحسابات، والسلطات النقدية	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والمراقب الحسابات والسلطات النقدية
صندوق الزكاة	أحد الركائز في تطبيق المنهج الإقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الإجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.	لا مكان له فيه
مقاصد الشريعة وأولوياتها	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط	ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.

المصدر: بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سوريا، 07 أيلول 2006.

المطلب الثاني: مقارنة من حيث الموارد والإستخدامات:

من خلال ما سبق تفصيله حول هيكل الموارد والإستخدامات كل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا المقارنة بينهما من خلال: [1]

1. مقارنة هيكل الموارد في البنوك التجارية والإسلامية:

تنقسم مصادر الأموال في كل من البنك الإسلامي والتجاري إلى قسمين:

1.1 بالنسبة للبنك التجاري:

- المصادر الداخلية: رأس المال المدفوع الإحتياطات، المخصصات، الأرباح المحتجزة.

- المصادر الخارجية: الودائع بأنواعها (الودائع الجارية تحت الطلب، الإدخارية، والإستثماري)، الإقتراض.

[1] سندس ريحان باهي ،دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية–دراسة تجارب دولية رافدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، والجزائر)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي،الجزائر، 2018، ص 33.

2.1 بالنسبة للبنك الإسلامي:

– المصادر الداخلية رأس المال المدفوع، الإحتياطات، المخصصات، والأرباح المحتجزة.

– المصادر الخارجية: الودائع بأنواعها بالإضافة إلى حسابات الإستثمار (المخصص والعام) صكوك الإستثمار.

من خلال عرض مصادر الأموال لكل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا التوصل إلى الإستنتاج التالي:

- **أوجه التشابه:**

– للبنك التجاري والإسلامي مصادر رئيسية للأموال والتّي تتمثل في مصادر داخلية ومصادر خارجية غير ذاتية.

–أهمية رأس المال المدفوع لكلا البنكين.

– المخصصات والأرباح المحتجزة لا تختلف لدى كل من البنكين الإسلامي والتجاري.

– نصادر الأموال الخارجية تشمل كل أنواع الودائع غير أنّ البنك الإسلامي يزيد بحسابات الإستثمار (الخاص والعام).

- **أوجه الإختلاف:**

– أصحاب رأس المال في البنك التجاري شركاء في الربح والخسارة على عكس البنك الإسلامي.

– الإحتياطات في البنك التجاري تقطع من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه على خلاف البنوك الإسلامية فهي تقطع من أرباح المساهمين.

– تعتمد البنوك التجارية في مصادرها على القروض فهي تقرض وتقترض على عكس البنك الإسلامي الذّي يتسم بغياب القروض الربوية إلى ما يعرف بالقرض الحسن وفيما يلي:

الجدول (1-2): مقارنة المكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي.

مصادر أموال المصرف الإسلامي	مصادر أموال المصرف التقليدي
الموارد الذاتية	الموارد الخارجية (الودائع+ القروض)
رأس المال المدفوع	ودائع الزبائن (أفراد ومؤسسات)
الإحتياطات الإجبارية (القانونية)	ودائع جارية (حسابات جارية/تحت الطلب)
الإحتياطات الإختيارية (الخاصة)	ودائع إدخارية (حسابات التوفير)
الأرباح المحلية (المحتجزة) المدورة من بداية السنة	ودائع للأجل
الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح) توزيعا على المساهمين	- شهادات إدخار. - شهادات إيداع.
- علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت	- دائنون مختلفون
- الموارد الخارجية (الودائع)	- مطلوبات قصيرة.
- الحسابات الجارية	- مطلوبات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى.
- حسابات التوفير (الإدخار)	- مطلوبات لأجل تخص المصارف الأخرى
- حسابات الإستثمار لأجال مختلفة 2/3/أ 6أشهر 2/3/ب (12 شهرا) 2/3/جـ سنتان أو ثلاث... إلخ 2/3/د شهادات ودائع متوسطة الأجل 2/3/هـ صكوك إستثمار طويلة الأجل. 2/3/و حسابات الإستثمار المخصص (ودائع استثمارية مخصصة/سندات)	القروض (رأس المال) قروض قصيرة الأجل من المصارف الأخرى قروض قصيرة الأجل من المؤسسات المالية قروض قصيرة الأجل البنك المركزي قروض طويلة الأجل.
- حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد	- موارد أخرى, - دائنون مختلفون. - مطلوبات أخرى مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة.
- الموارد الأخرى - احتياطات وأنصبة غير مخصصة لتوزيع - توزيعات أرباح وعوائد ودائع. - تأمينات نقدية مقابل الإعتمادات وخطايا الإستثمار والمخاطر الأخرى. - دائنون وأرصدة دائنة أخرى. - حسابات صندوق الزكاة. - أوراق دفع.	- حقوق الملكية. - رأس المال الإسمي (المقرر أو المصدر) مطروحا منه - الجزء غير المدفوع. - الإحتياطات النقدية والقانونية (ح. ن.ق) - الإحتياطات الإختيارية (الخاصة). - إحتياطات غير مخصصة للتوزيع من بداية السنة. - علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت.
	- الأرباح والخسائر

	– أرباح مرحلة (مدورة) من بداية العام) – الربح المتحقق خلال السنة.
– حسابات نظامية دائنة (تمثل إلتزامات الزبائن مقابل الضمانات والقبولات).	– حسابات نظامية

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، بغداد 2006، ص ص 14,13.

2. مقارنة هيكل الإستخدامات في البنوك الإسلامية والتجارية:

وفي ضوء تحليل بنود إستخدامات الأموال ومكوناتها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

– إنّ جانب إستخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية يستمد إلى حد كبير على تقديم القروض والسلفيات والتوظيفات الأخرى قصيرة الأجل.

– تمتاز إستخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بتنوعها وتتعدد الأطراف المستفيدة منها فضلا عن تباين مواعيد إستحقاقها وأسس إحتساب الفوائد عليها.

– عدم ظهور حساب القروض بفائدة لعدم تعامل البنوك الإسلامية بها أخدا وعطاءا وهذا ما تعمل به البنوك التجارية واختلاف عن البنوك الإسلامية التّي تعمل بحساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل.

– إعتماد البنك التجاري على الإستثمار في الأوراق التجارية (الكمبيالات والحوالات المخصومة) على عكس البنك الإسلامي الذّي يحوم مثل هذه المعاملات لما تنطوي عليه من محضورات شرعية [1] يمكن توضيح هذه الفروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول (1–3): مقارنة الإستخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

إستخدامات البنوك الإسلامية	إستخدامات البنوك التقليدية
– أصول (موجودات) نقدية	– أصول (موجودات) نقدية
– نقد في الصندوق	– نقد في الصندوق
– أرصدة لدى البنك المركزي.	– أرصدة لدى البنك المركزي.
– أرصدة لدى المصارف المحلية.	– أرصدة لدى المصارف المحلية.
– أرصدة لدى المصارف المراسلة.	– أرصدة لدى المصارف المراسلة.
– إستثمارات سائلة.	– استثمارات سائلة

[1] قطحان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، بغداد ،2006، ص15.

– إستثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق، استثمار.	– إستخدامات وأدوات الخزينة. – السندات الأجنبية
– استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق، الإستثمار) – تمويلات قصيرة الأجل. – تمويل تجاري (مرابحة). – تمويل رأس مال العامل – تمويل إستهلاكي (فردي). – مشاركات قصيرة الأجل. – تمويل بيع السلم – القروض الحسنة	– أية موجودات يعتبرها البنك المركزي سائلة. – القروض والسلفيات. – قروض تجارية (أدوات قصيرة الأجل) – قروض متنوعة (قصيرة الأجل). – خصم أوراق تجارية وقبولات تحت الطلب.
– تمويلات متوسطة وطويلة الأجل – مشاركات – مضاربات. – البيع بالتقسيط. – البيع التأجيري (إيجارة منتهية بالتمليك) – المشاركات المنتهية بالتمليك. – تمويل المشروعات – تمويل عقارات.	– إستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. – إستثمارات في الأسهم (عامة وخاصة) – إستثمارات في السندات (عامة وخاصة) – إستثمارات في العقارات. – عمليات تأجير. – إستثمارات متنوعة أخرى.
– إستثمارات رأس مالية – مساهمة في مشروعات قائمة (قديمة) – تأسيس مشروعات جديدة. – المساهمة في مشروعات جديدة.	– أصول (موجودات أخرى) – إحتياطات خسائر القروض. – مصاريف مدفوعة مقدما.
– أصول (موجودات) أخرى – صافي أصول ثابتة (بعد الإستهلاك) أرصدة مدينة متنوعة.	– الأصول الثابتة (بعد طرح الإستهلاك). – مباني، أراضي، آلات، معدات، أثاث... إلخ
	– الأرباح والخسائر – خسائر مدورة (مرحلة من السنوات السابقة) – خسائر السنة الحالية.
حسابات نظامية (مدينة)	حسابات نظامية مدينة

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مرجع سابق، ص ص 17،18.

خلاصة الفصل:

إنّ البنوك التجارية تؤدي دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها لذلك فهي تعد من أهم الركائز التّي تستند عليها أيه مهمة اقتصادية أو تنموية على إختلاف الأزمنة والأمكنة كما تعبر عن فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة ربحية وأمان، ومن أسس وأهداف التّي تسعى إلى تحقيقها، إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية إستثمارية تستهدف الربح، وإنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الإستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ترتكز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الإستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتّي تحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كذلك الأمور بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال تجميع للموارد المالية لإستخدامها في المجالات الإستثمارية غير أنّهها ترتكز في نشاطها على الإقتراض مما يجعل إستثماراتها موجهة لمشروعات وهمية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النوافذ الإسلامية

المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية ،التحديات، المعوقات، والآثار الاقتصادية لها

خلاصة الفصل

تمهيد:

لم تقتصر العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية على علاقة الجوار ورفقة المهنة بل تعددت البنوك التقليدية ذلك، تمثلت في اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء النوافذ التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية والنوافذ الاسلامية التابعة لها.

في هذا الفصل تطرقنا إلى التعرف على حقيقة النوافذ الاسلامية و أسباب نشأتها وأهدافها والخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية، وتطرقنا أيضا إلى دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية والآثار الاقتصادية المترتبة عنها من أجل الإلمام بمختلف المفاهيم، وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النوافذ الاسلامية.

المبحث الثاني: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية،التحديات،المعوقات ، والآثار الاقتصادية لها.

المبحث الأول: مفاهيم حول أساسيات النوافذ الإسلامية.

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم الأساسية الخاصة النوافذ الإسلاميةّ، وكذا التطرق إلى الدوافع ومتطلبات فتح هذه النوافذ الإسلامية، وغبر ذلك من المفاهيم التي تساعد على الحصول على فكرة من هذه النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها وأسباب ظهورها وكذا أهدافها وخصائصها.

1. مفهوم النوافذ الإسلامية:

لقد تعدت الآراء حول مفهوم النوافذ الإسلامية، فبعض الإقتصاديين يعرفونها بأنها: «الوحدات التي تنتمي إلى البنوك التقليدية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية» ويعرفها البعض الآخر بالدوران حول مدلول كلمة النافذة والتي تعبر عن المؤسسة التي تنشئها شركة أو مؤسسة أكبر منها.
فالإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف عل المعنى اللغوي والإصطلاحي لها وهو ما سنبينه في النقطتين التاليتين: [1]

1.1 النوافذ الإسلامية:

يقال في اللغة نقذ الشيء ونفاذ ونفوذ إلى خرقة وجاز فيه وخلص منه ويقال نفذ الأمر والقول نفاذا، أي مضى كأنه مسار من نفاذ السهم في الرمية فإنه لا مرد له.

1. 2 النوافذ الإسلامية اصطلاحا:

اختلف نوعا ما التعريفات الإصطلاحية للنوافذ الإسلامية وذلك حسب زاوية النظر لها فقد عرفها بعضهم بأنها:

– تخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية.

[1] نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية و الإسلامية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008، ص460.

– كما عرفت بأنها: النوافذ التي تنتمي إلى البنوك التقليدية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

– ويعرفها بعض الباحثين بأنها: «وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية».

– وأطلق البعض ظاهرة النوافذ الإسلامية مسمى النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [1]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها: «شباك خاص في بنك تقليدي إلى جانب الشبابيك الأخرى يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامي موجه إلى عملاء خاصين».

1. 3 الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية:

تجدر الإشارة إلى أن عديد الكتب لما يتكلموا عن النوافذ الإسلامية يعطفون عليها مصطلح الفروع الإسلامية، وأن الذي يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أن عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة تكون في نفس البنك.

ويمكن حصر أوجه التشابه والإختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالخصائص والعناصر المشتركة على أن أوجه الإختلاف بين الإثنين تقود في النهاية إلى التأكيد على أن النوافذ الإسلامية ليست مصطلحا مرادفا من حيث المضمون لإصطلاح الفروع الإسلامية.
ومن أهم أوجد الإختلاف تلك: [2]

– ا لفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للبنك بصورة غير مباشرة.

– إن الهيكلة الإدارية والكادر الإداري الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في البك التقليدي.

[1] أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد2، ص50

[2] ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج، –AGB– للفترة 2011– 2012، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص ص10–11.

بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، أذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات الأم، فيما لا تتشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت فيه.

– يمثل الفرع الإسلامي التابع للبنك التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول بالبنك التقليدي إلى المصرفية الإسلامية في البنك التقليدي والتي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشود، إذا ما اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية طرقا أو وسائل للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية البحتة.

– يرى البعض أن الفروع الإسلامية تتجه لتمتعها بإستقلال نسبي يفوق استغلال النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي الأم، تبدو أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية التي لا تزال هناك من يشكك في شرعية تعاملاتها في ظل اختلاط أموالها بأموال البنك التقليدي الذي ينتمي إليه رغم الفصل النظري الذي يعلن فيه البنك عند فتح هذه النوافذ.

– البنك الإسلامي تكون جميع تعاملا ته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه، وفي ننفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل متنقل حتى تكون إسلامية. [1]

ويتشابه كل من الفرع الإسلامي والنافذة الإسلامية، في كونها يقدمان نوع خاص من التمويلات والإستمارت وصيغ التمويل الإسلامي.

2. نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه البنوك ومحولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الإستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية بإقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الإقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح

[1] صالح مفتاح، فغريدة معارفي، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الشرعية في بنك بوميترا التجاري مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34– 35، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص152.

المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندما قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء نوافذ تقدم بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه إسم "فرع الحنين للمعاملات الإسلامية". [1]

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الإتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك إلى نوافذ متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، المر الذي ترتب عليه إرتفاع عدد النوافذ الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/ 1981م إلى 35 فرعا تتبع عددا من البنوك التقليدية كبنك مصر وبنك التجارة وبنك التنمية الوطني وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء نوافذ للخدمات إسلامية لكل فرع من فروعها التقليدية التي ستنشئها في المستقبل.

وفي الملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987م تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية، وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنط بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعا إسلاميا في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة[2]، وهذا بالإضافة إلى النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى، والتي قررت الدخول بشكل أو بأخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي وغير ذلك. [3]

---

[1] سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد3، ربيع الثاني، 1404/ 1984، ص21.

[2] فوزي محيريق، تنويع التمويل الإستثماري بالية النوافذ والفروع التشاركية، "الإسلامية" في المصارف الجزائرية على الإشارة للبنكAGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة.

[3] ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الإقتصادية،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص ص10-11.

3. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من منطقة لأخرى، إلا أنه تشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي: [1]

– رغبة البنوك التقليدية فلي تقديم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال للإستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

– تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة ممن الأفراد في المجتمعات الإسلامية تتحرج ممن التعامل مع البنوك التقليدية.

– الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية

–المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من التوجه إلى المصارف الإسلامية.

– حب المنافسة التقليدية وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد.

– سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة بالنسبة لسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة بالنسبة لناسب مصرف جديد.

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي تحول العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، وبالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في إعداد المسلمين في بنك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف للنوافذ تتعامل وفق أحكام الشريعة للإستفاذة من أموال المسلمين هنالك.

[1] قمومية سفيان، أو بلعزوز بن علي، تجربة بنك "المشرق الإماراتي" في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد18، 2017، ص60.

4. خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك المصارف، التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص فيما يلي: [1]

- النوافذ الإسلامية تتميز في تعاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا.

- إيداع الوديعة الإستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة إليه والتي تكون قابلة للربح والخسارة.

- يكون الإستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الأصل والفرع على أساس عقدين الدائن والمدين

- تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة والمرابحة والمضاربة، أي أن صيغها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية.

ر- وجود هيئة تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية.

5. أهداف النوافذ الإسلامية:

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه النوافذ في الآتي:

5. 1 أهداف عامة من وراء فتح النوافذ الإسلامية:

- العناية بمقاصد الشريعة من أعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى تكون دولة بين الأغنياء والفقراء لقوله تعالى:" **ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فاله وللرسول ولذي القربى و اليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب** "[2]

- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :" إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين".

- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية ، من مدخل المعاملات المالية.

- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة و البيوع الحلال بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد240، دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2001،ص33.

[2] القرآن الكريم: سورة الحشر: الآية 7.

– تشجيع الاستثمار و محاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص للاستثمار، و صيغ تتناسب مع الإفراد والشركات.

– مساعدة المتعاملين مع هذه النوافذ الإسلامية على أداء فريضة الزكاة على أموالهم ، و القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. [1]

تنمية القيم العقائدية و الأخلاقية في المعاملات المصرفية و تثبيتها لدى العاملين و المتعاملين لها.

5. 2 أهداف البنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية :

تتنوع دواعي البنوك التقليدية التي ترغب لفتح نوافذ إسلامية وهذه الدواعي ما يلي: [2]

– شيوع اعتقاد لدى الكثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل، وخاصة التشابه بين المرابحة و القروض لدى البعض، و بالتالي إمكانية تطبيق المرابحة باليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها.

– رغبة البنوك التقليدية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققها في جذب الموارد واستخدامها وتحقيق الأرباح.

– المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جانب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

– اختيار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.

تتلخص دواعي فتح البنوك التقليدية للنوافذ من أجل تقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية: [3]

1. **دوافع عقائدية:** تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية، حيث ترتكز على مبدأ الإستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر،ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه وهو من أهم أسباب تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد

---

[1] سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر مستخدمات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرفة، المجلد 11، جامعة المنصورة مصر، العدد الأول، 1987، ص238.

[2] شلابي بلال، بوثلجة صلاح الدين وآخرون، البنوك والنوافذ الإسلامية في إطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، فرع العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، ميلة، الجزائر، ص ص 14،13.

[3] سميرة حليتيم، آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمية في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الميلية، الجزائر، 2018، ص50.

أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أنّ لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في لإطار عام يحكمها الإلتزام بالشريعة الإسلامية.

2. دوافع شرعية:[1] تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي يساهم في إنتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية، وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.

3. دوافع إقتصادية: إضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية هناك دوافع أخرى إقتصادية تتمثل في النقاط التالية:

- تلبية إحتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الإستثمار المتوافقة مع وأحكام الشريعة الإسلامية.
- إنخفاض من معدّل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأنّ العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من فوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحوّل العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية،مما زاد من إنتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.
- تزايد أخطار العولمة الصناعية المصرفية التي لها أثر سلبي كبير على أداء البنوك التقليدية أين ستضطر إلى مواجهة أحد ثلاثة الإحتمالات التالية:
- الإغلاق تجنبا للخسائر الفادحة المتوقعة، أو الإفلاس.
- الإندماج مع بعض البنوك المحلية أو الإقليمية أو المالية.
- التحول في إتجاه أسلمة معاملاتها والإلتزام بأحكام وقوانين البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية.

يقتضي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية توافر مجموعة المتطلبات الضرورية والتي تتمثل فيما يلي:

1. متطلبات قانونية:

تتمثل في الإجراءات التشريعية الإلتزام بها هي: [2]

[1] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، سوريا،2010، ص 166.

[2] منير ضطري، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد2، 2020، ص927.

– صدور قرار تنصيب عن الجهة العمومية للبنك التقليدي ويتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الإسلامية.

– الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الإلتزام بها.

– تكاليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول.

– الآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

2. متطلبات شرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي: [1]

– تجنيب هيئة الفنون ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

– تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد ممن تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

– إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكاله في موارد النافذة الإسلامية واستخداماتها، وتعاملاتها مع بنوك أخرى وإحلال البديل الإسلامي.

– الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة وذلك ضمن الشروط التالية:

– ضمن مبدأ المركز الإستطاعة العامة.

– الإفصاح والشفافية ضمن القوائم المالية.

– إشراف وموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

– بعد تأسيس النافذة الإسلامية والإعلان رسميا تقيدها بالأحكام الشرعية لا يجوز للبنك المتحول الخلط بين الموارد المشروعة والغير المشروعة ويجب الإفصاح عنها بمتابعة من هيئة الرقابة الشرعية. [2]

3. متطلبات إدارية: بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية والأخذ بالإجراءات الإدارية في البنك وهو ما يتطلب الشروط التالية:

_ تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج مصرفي مزدوج) [3]

_ تعيين لجنة الإدارة عملية التحول يكون إرتباطها وثيق بمجلس إدارة البنك تتمثل المهام التالية: [4]

– تحديد الإطار الزمني لعملية التحول.

– الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.

– التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وهو يتطلب في هذا الإطار.

---

[1] قيمومة سنيان، أو بلغروز بن علي، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية، دراسة تجربة بنك الأعلى التجاري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد21، 2019، ص345.

[2] أحمد سفر، البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر والعلاقة مع البنوك المركزية والتقليدية، اتحاد البنوك، بيروت، لبنان، 2005، ص48.

[3] عبد الحميد محمود البعلي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الإلتزام بالشريعة، دار الراوي، السعودية، 2000، ص12.

[4] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

– التعريف برسالة النافذة الإسلامية (المصرف الإسلامي الفقير)، ومبادئها، وأهدافها.

– توضيح مدى أهمية العمل المصرفي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم.

– توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، والمجتمع، والدولة ككل.

– العمل على تنمية روح الإنتماء والثقة اتجاه البنك.

– المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.

– إعادة النظر في معايير إعتماء كفاءة العاملين على معيار القناعة ومدى الإلتزام بأحكام الشريعة.

– توفير الإحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة ومراعاة لحاجة العاملين للمعلومات، والخبرات العافية لإستكمال معارفهم المصرفية والشرعية، ومن أهمك حالات تأهيل العاملين نذكر ما يلي:

– إعداد برامج تدريبية متخصصة فلي القعود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المصرفية.

– تصميم برامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرص الإستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسات الجدوى وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشريعة والمعايير المحاسبية الخاصة بها.

– عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية.

المبحث الثاني:العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية،التحديات،المعوقات،والآثار الاقتصادية لها

المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية

1.طبيعة العلاقة من حيث الملكية والتكيف القانوني: [1]

– تعتبر النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للبنوك التقليدية حيث الملكية، فليس لتلك النوافذ أي شخصية إعتبارية مستقلة عن الرئيس فالمالك لهما واحد، وكذلك الحال من حيث التكيف القانوني إذ لا ينفتح الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن البنك الرئيسي ومن جهة نظر البنك المركزي الذي يتعامل مع البنك ككل وليس كفروع مستقلة، ولذلك تظهر نوافذ الإسلامية ضمن إعطار الخريطة التنظيمية للمصرف التقليدي والذي يمتلك كذلك فروعا أخرى ربوية، تعمل بطريقة التقليدية ولكن لكل منهما أنشطته التي يقوم بها.

2.طبيعة العلاقة من حيث تمويل رأس المال:

إن تبعية النوافذ الإسلامية ببنوك الإسلامية وعدم إستقلالها لها عنها يوضح أنّه ليس لتلك النفوذ رأس مال خاص بما تستخدمه في عملية الإنتشاء والبدّء في مزاولة الأعمال حتى تنشط ودائها، كما أن الإقتصاد

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دون دار نشر، 2009، ص17.

النوافذ الإسلامية الشخصية الإعتبارية المستقلة من وجه نظر القانونية يسلبها القدرة على طرح أسهمها للإكتئاب العام لتوفير رأس المال اللازم للإنشائها بعيدا عن أموال البنك الرئيسي التي يشوبها الربا، ولذلك فإن رأس المال الإسلامي هو في حقيقة الأمر جزء من رأس المال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

ويقوم البنك الرئيسي بتمويل الفرع الإسلامي عادة بأحد الصور التالية:

– تمويل رأس المال في صورة قرض حسن يحصل عليه الفرع الإسلامي من البناء الرئيسي ويتم إسترجاعه بعد فترة محددة، وفي هذه الحالة لا يحصل البنك الرئيسي على الفائدة لقرضه بصفة مباشرة وعندما يكون مبرعا بهذا الأصحاب الودائع، إلا أن المصرف الرئيسي يحصل على عائد القرض بطريقة غير مباشرة وذلك ما يقول إليه نصيب الفرع الإسلامي (المضارب) مع أرباح الإستثمارات التي قام بها.

– تمويل رأس المال في صورة وديعة إستثمارية يتم إستيرادها دفعة واحدة أو على دفعات مقابل حصول المصرف الرئيسي على نصيبه من الربع في صورة أرباح الإستثمارات التي يقوم بها الفرع ويعامل البنك الرئيسي في هذه الحالة معاملة أصحاب الودائع الإستثمارية من عملاء الفرع الإسلامي.

– تمويل رأس المال عن طريق تخصيص مبلغ معين من أموال البنك الرئيسي تحت مسمى رأس المال الفرع الإسلامي.

3.طبيعة العلاقة من حيث الإدارة:

لا تتمتع النافذة الإسلامية بشكل عام بالإستقلال الإداري من البنك الرئيسي، حيث لهذا الأخير يقوم بإختيار مدير الفرع إسلامي وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي ومن غير ذلك من الإجراءات التي يتخذها البنك الرئيسي نظرا لكون الفرع الإسلامي وغير ذلك من الإجراءات التي يتخذها البنك الإسلامي نظرا لكون الفرع الإسلامي وحدة تابعة للبنك الرئيسي وليست مستقلة عنه. [1]

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات التي تواجهها النوافذ الإسلامية:

1. تحديات على النوافذ الإسلامية:

واجه العمل المصرفي الإسلامي من خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لا بد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها وإستقرار ربحيتها ونموها، وهي التحديات التي نورد أهميتها فيما يلي: [2]

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص18

[2] رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج تدخل من متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد لخضر، الوادي،2018ن ص19.

1.1 غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية، أو ممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، ففيما عدا حالات قليلة جدا نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع حقيقة إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بنسبة نفسا بنوكا إسلامية، كما لا توفر لها الأدوار المقبولة إسلاميا للإستفادة من التسجيلات المصرفية التي تتيحا عادة البنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصارف التقليدية.

2.1 ضيق وندرة الموراد البشرية:

أن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح في منشأة أو مؤسسة خاصة على التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا، والمصارف الإسلامية ليست إستثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها، في إستقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من ناحية الفنية العمل، ولكم أيضا من حيث صدف القناعة بالعمل المصرفي الإسلامي، صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

3.1 إختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية: [1]

في الوقت التي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من المنتجات التمويل والإستثمار الإسلامي فإنه لا تزال تواجه المصارف الممارسة العمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العلمي، فمع تعدد المصارف الإسلامية وإستخداماتها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن عن توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من السلبية والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته.

4.1 صنف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:

بينما يكون للنصح الشرعي التي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا خيريا لضمان سلامة التطبيق إلا أن ذلك يجب أن لا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الإرادات والأسواق المالية الحديثة، لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل

[1] رقيق علاء الدين، مرجع سبق ذكره،ص ص 20.21.

والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات صلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو والأمر الذي قد يسبب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا الحداقة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر، إن مثل هذا القصور يترك ظلاله على ميزة وسلامة العمل المصرفي بصفة عامة.

5.1 صنف أو عدم وجود أسواق مال متطورة: [1]

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لإستثمار أموالها في إستثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول، فالإستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة السيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسليمها عند الحاجة، ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة مثل هذه الأسواق يعتبر شرط ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين وإستثمارها في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الإقتصادية في الدول الإسلامية.

لا شك أن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس مركز إدارة السيولة والشروع في تنظيم وإنشاء السوق الملية الإسلامية وهيئة التصنيف في البنوك الإسلامية والتي مقرها جمعية مملكة البحرين، كما تشير الإشارة، سيكون لها إنشاء الله الأثر المحدد في التغلب على هذه الصعوبة والمساهمة الفعالة في تطوير مجمع العمل المصرفي الإسلامي.

6.1 تخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة، فإن ذلك يشجع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة، فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال"، أو أن يقوم "المضارب" بعد الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي "رب المال" وإلى إضعاف الثقة بالنظام ككل. وإدراكا لأهمية هذه المشكلة عندما يتعلق الأمر بالمصرف كمضارب ثم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين بغرض وضع المعايير المحاسبية اللازمة لضمان سلامة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وشفافيته

[1] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية ، طبعة تمهيدية، المقدمة الى مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام الغزى، 2005، ص20.

مقارنة بمثيلاتها في "إتفاقية بازل" للبنوك الإسلامية ولحسن الطالع أخذت المؤسسة نقد البحرين وعدد من المصارف الممارسة للصيرفة الإسلامية في الدول الأخرى بتطبيق هذه المعايير.

7.1 البطء في توحيد المعايير المحاسبية: [1]

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك)و الرقابة الخارجية (الصارف الخارجية) وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المعنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "الهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" التي مقرها البحرين، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن إستعداد كافي من المصارف الإسلامية لتبقى مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

8.1 صغر حجم مصارف الإسلامية:

لا شك أن حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لغيرها والحد من كفاءتها التشغيلية، فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدًا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما إصطلح على تسميته إقتصاديا بـ"وفورات الحجم" وهي الوفورات التي تحدث آثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف، ومن ثم على قدرته على توفير الإستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية، وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الإسلامية في ظل من أصبح يعرف في نظام العولمة الجديدة.

الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في إندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءتها التشغيلية والتسويقية عامة. كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية (البنوك المركزية وما شابهها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ في هذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحا.

2. المعوقات عمل النوافذ الإسلامية:

تتفاوت المعوقات عن النوافذ الإسلامية بحسب الحالة من مصرف إلى آخر، كما أنها تتفاوت أيضا بدرجة أهميتها في ما بين البنوك التي تختار مجرد إفتتاح نوافذ إسلامية جديدة، وتلك التي تختار تحويل النوافذ التقليدية إلى نوافذ إسلامية خاصة إذا كان الهدف خدمة قطاع الأفراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه النوافذ:

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص21.

1.2 معوقات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل من خطط الإدارة فيما يتعلق في إقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز سلبيات التالية:

– تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

– ظهور إحتكاكات عملية تمتد، كما سبق الإشارة لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إجارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

– ضعف الإستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة لتطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها. [1]

2.2 معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:

هذه النوعية من المعوقات تزداد في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك.

فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الإستثمار، والتمويل نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في البنك والشرع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية الغير واضحة في محدودية الموارد المالية التي تيم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

3.2 معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة الإسلامية لا تعطي إنتاجا كافيا للأمرين التاليين:

– عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

– التباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في إجراءات الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء. [2]

---

[1] لطفي محمد الصرمي، فروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط تأسيس وعوامل نجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، 2010، ص20.

[2] سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، تجارب دولية رائدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، الجزائر)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2018 ،ص24.

4.2 معوقات ذات صلة بتطوير السوق:

تجلت هذه المعوقات في الأمور التالية:

– محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح الواقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها خاصة في تلك المصارف التي إستهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها.

– التزايد المستمر لحدّة المنافسة خاصة في المصارف الأجنبية الكبيرة.

– صعوبة الدعاية والإعلام المباشر عن المنتجات الإسلامية أحيانا.

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للنوافذ الإسلامية:

يمكن أن تترتب على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية العديد من الآثار الإقتصادية الإيجابية والسلبية يمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

1. الآثار الإيجابية:

– زيادة جذب حجم المدخرات من عملاء جدد يفضلون التعامل مع هذا النوع من الخدمات المصرفية الإسلامية.

– تدني حجم المضاربات وهمية المبنية على منتجات تقليدية،الفصل في أسعار الفائدة المركبة دون ربطها بالقيم المضافة من الإشمار.

– تزايد العمل بصيغة المشاركات والمضاربات كأهم منتج مصرفي إسلامي مؤشر ربط العمل والتمويل المصرفي للإقتصاد الحقيقي. [1]

– يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهات المصرفي الجزائري، وخلق جو تسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية.

– عن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على إفتتاح نوافذ إسلامية إنما هو إعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

– تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

كما يشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية. [2]

---

[1] سعيد بن سعر المرطان، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] صالح غربي ، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وغدارة المخاطر في المصارف الإسلامية جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص13

2. الآثار السلبية:

هناك بعض من الآثار السلبية جراء تطبيق النوافذ الإسلامية داخل الإقتصاد الوطني نجد منها:

– إن موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية تساؤلا هاما وهو كيف يمكن فهم تحفظ بنك الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

– قد يؤدي تقدم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وإنتقاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

– يؤدي تقسيم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا.

– عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل من خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.

– محدودية الكوارث البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية. [1]

– قد يؤدي التعامل مع النوافذ الإسلامية إلى خروج أموال المسلمين لكي تستثمر في الخارج بإسم الإسلام نظرا لأن هناك عدد من أصحاب البنوك التقليدية في الكثير من الدول الإسلامية هم أجانب.

[1] صالح غربي مرجع سبق ذكره، ص14.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل أن يكون إنشاء النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل إلى حيز التنفيذ إلى عندما أدركت البنوك التجارية نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذا السوق التي كانت تخص فقط المؤسسات المالية الإسلامية والدافع الوحيد لفتح النوافذ الإسلامية مع تعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن في هذا السوق، وبالتالي تصبح البنوك التقليدية تنافس البنوك الإسلامية عن طريق تبني مدخل التحول الجزئي بتحويل نوافذ لنوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث: دراسة واقع النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائري الـ ABG

تمهيد

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقديم بنك الخليج الجزائر الـ AGB

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية للنافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر الـ AGB

المبحث الثالث: الدراسة الاقتصادية لبنك الخليج الـ AGB

خلاصة الفصل

تمهيد:

يحتوي النظام المصرفي الجزائري على مجموعة من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة، ومنها بنوك تقليدية وأخرى إسلامية، كلها تعمل وتنشط تحت اللوائح والتنظيمات التي يصدرها البنك المركزي، وموضوع دراستنا هذه بنك الخليج الجزائري ال AGB لأنه يعتبر البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يطبق آلية النوافذ الإسلامية.

وتقصيا للمعلومات المتواجدة سواء على مستوى الكتب أو الدراسات السابقة أو من المواقع الإلكترونية خاصة موقع اتحاد المصارف العربية تحصلنا على إحصائيات وأرقام تخدم الموضوع خاصة حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الإسلامي ونسبتها أيضا في القطاع التقليدي، بالإضافة إلى مكانة البنك ودوره في تحفيز كلا النظامين (المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية) وكانت دراستنا لهذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقديم بنك الخليج الجزائر ال AGB.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية للنافذة الإسلامية بنك الخليج الجزائر ال AGB.

المبحث الثالث: الدراسة الاقتصادية لبنك الخليج ال AGB.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتقديم بنك الخليج ال AGB

المطلب لأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.1 سنة 2017: [1]

سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" و بنك " الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط" و " بنك التنمية المحلية"، إلا أنه يتم الفتح الفعلي لها نتيجة الغموض القانوني و التنظيمي الذي كان يكتنفها.

2.1 سنة 2018:

تميز بصدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، في العدد 73 من الجريدة الرسمية و المتعلق بالصيرفة التشاركية و الذي احتوى على أهم البنود التالية (نظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018):

- إن البنوك العمومية كانت أو خاصة و المؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، استجابة للطلب الكبير و القوي على حلول المصرفية الإسلامية.

- عرفت المادة 2 منه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد.

- يشترط النظام في المادة 3 لفتح الشباك او الشبابيك لتقديم الصيرفة التشاركية الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، و ضمن الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا وهذا ما تنص عليه المادة 4.

- عرفت المادة 5 منه شباك المالية التشاركية بأنه :" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية".

- حدد النظام عمليات الصيرفة التشاركية التي يمكن للبنوك تقديمها في سبعة منتجات وهي:" المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، الودائع في الحسابات الاستثمار".

---

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 1، أفريل 2021، ص 265.

– شدد النظام أن تقديم المنتجات التشاركية في البنوك يكون ضمن "الشباك أو الشبابيك تحمل صفة كيان واحد" يكون مستقلا ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر و الفروع في بنك أو مؤسسة مالية معينة، وذلك من خلال المواد 5،6،7، كما شدد على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هذه الاستقلالية، لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية في المادة11.

– يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات ان تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم وهي ما تبينه المادة 8. و يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك المالية التشاركية" و يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في تمويلات التي يقوم بها المصرف.

3.1 سنة 2020 : [1]

صدور أهم قانون يعني بالصيرفة الإسلامية في الجزائر وهو النظام 20–02 الصادر في 15 مارس 2020 و المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و القواعد المطبقة عليها، و شروط ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، حيث احتوى على أهم النقاط التالية:

– يشترط النظام الجديد على البنوك و المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.

– حدد النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية كما قام بتعريفها وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع ،السلم، الودائع في حسابات الاستثمار و حسابات الودائع، ضمن المادة4، وقد عرفت المواد المالية5–12 واحدة منهم.

– تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة سابقا، إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر وفق المادة 13.

– يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وفق المادة 14.

– يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابية الشرعية، و تتكون الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص، في

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهذا ضمن المادة15.

– أما المادة 16و17و18 فهي تبين ضرورة الاستقلال الإداري، والمالي، والمحاسبي، والتنفيذي. لحسابات الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابع لها.

– يجب على البنوك و المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ان تعلم زبائنها بجداول التسعيرات الدنيا و القصوى التي تطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19.

– يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن " شباك الصيرفة الإسلامية"، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية في التمويلات التي تقوم بها، و ذلك ضمن المادة 20.

– انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية و الإسلامية بالجزائر وذلك يوم أول أبريل 2020.

2. أهم البنوك و النوافذ الاسلامية :

1.2 بالنسبة للبنوك:

أ– بنك البركة: [1]

باشر بنك البركة الجزائري أعماله المصرفية ابتداءا من الفاتح سبتمبر 1991. وتأسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دج يشترط فيها مناصفة كل من:

– شركة دلة البركة القابضة الدولية 50%.

– بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) كبنك عمومي جزائري بنسبة 50%.

غير أنه بصدور الامر 03–11 الذي ينص على الزامية رفع رأس مال كل البنوك الى حد ادنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري خلال سنة 2006 برفع رأس ماله الاجتماعي ليصل لهذه القيمة، نجم عن هذا الرفع تغيير في نسب توزيع الحصص على المساهمين ليصبح (بنك البركة الجزائري،2006، صفحة4): مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56%؛ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة 44%. ووفقا لتوجيهات بنك الجزائر في سنة

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 260، 261.

2009، قام البنك بزيادة رأسماله الصادر في نهاية العام ليبلغ 10 مليار دينار جزائري، ما يقارب 139 مليون دولار وهو ما يمثل زيادة تقارب أربعة أضعاف في حقوق المساهمين.

غير أن نسبة مشاركة هذين الطرفين تغيرت في سنة 2015 لتصبح مجموعة البركة المصرفية البحرين55.9%، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائر44.1%، وفي سنة 2017 قام البنك بزيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى مليار دينار جزائري.

ب- بنك السلام: [1]

يعد بنك السلام ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي حي تأسس في جوان2006، ليبدأ نشاطه في 2008، ويقدر رأسمال عند افتتاحه ب72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال افريقيا.

ويعد مصرف السلام الجزائري، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته، حيث بدأ مصرف السلام الاسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني بنك اسلامي يقتحم السوق الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري، وهو يمتلك لغاية 2018 تسعة فروع بالإضافة الى مقره الرئيسي، و يعمل ضمن الخطط المستقبلية لفتح فروع له كامل التراب الجزائري، وبلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الامارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين الى باقي دول مجلس التعاون الخليجي واليمن و لبنان. و يعتبر هذا المصرف أحد فروع مصرف السلام الإماراتي الذي يقدم خدمات مصرفية اسلامية.

إن بنك السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الاصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

2.2 بالنسبة للنوافذ:

تميزت هذه المرحلة بسماح السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، من أبرز التجارب في هذا المجال :

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 262، 263.

أ- بنك ترست الجزائر: [1]

تأسس في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال أولي قدره 750 مليون، تم رفعه عدة مرات الى أن وصل الى 18 مليار دج في سنة 2015، أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة اسلامية في سنة 2016 توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، اضافة الى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء.

كما ان الفرع الجزائري للمجموعة المصرفية الفرنسية باربيا الجزائر(BNP Paribas) أعلنت عن المنتجات اسلامية من خلال عرضا لإجارة وحساب "البديل"، و ذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر ،لإطلاقها في السوق.

ب- بنك الخليج الجزائر:

تجربة بنك الخليج الجزائر التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر تم تأسيس بنك الخليج (AGB) في 15 سبتمبر 2003، برأس مال قدره 10 ملايير دينار جزائري من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان بنسبة 60%، وبنك الكويت الأردن بنسبة 10%، و بنك تونس الدولي بنسبة 30%)، و العائدة الى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، اكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه، و هذا ما سنتطرق اليه في المباحث اللاحقة.

المطلب الثاني: نشأة بنك الخليج الجزائر الـ AGB

1. نشأة بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال KUWAIT Project compagne".[2]

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975، ومشروع شركة الكويت القابضة أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص من أنحاء العالم، اهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية

[1] فرج الله أحلام، حمادي موراد، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2] صحراوي إنتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015، ص70،71.

والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة والعقار.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب 6.500.000.000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سلعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60 % من طرف البرقان بنك Burgan Bank
- 30 % البنك التونسي الدولي Tunis INTERNATIONAL Bank
- 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس مهامه اليوم اقتصاديا ومصرفيا وكفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم مختلف مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار احتياجات الزبائن المنتجات الإسلامية.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر وهيكله التنظيمي:

1. خصائص بنك الخليج الجزائر: يتمتع بنك الخليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي: [1]

- بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير مباشرة.

- بنك الأفراد: يفتح بنك الخليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

- بنك الخدمات: يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان، منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلتها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفت SWIFT، المعاملات المصرفية الالكترونية بين الوكالات...إلخ.

[1] عبيدي نبيل، معودي ياسر، دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية- دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة" ادرار"، مدخل تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، 2017، ص59.

– بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

2. أهداف بنك الخليج الجزائر: من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر ما يلي: [1]

– يلتزم بنك الخليج الجزائر التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى في كل أعماله المعرفية:

حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الالكترونية والحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات من بين البنوك CIB Card.
- بطاقة الفيزا كارد VISA Card.
- بطاقة القولدن كارد Golden Card.
- البطاقات الكلاسيكية Classic card.
- بطاقة الفيزا للدفع المسبق VISa Card PRepaid.

– السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته: ويعتبر هذا الهدف من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني، حيث يعتبر تعظيم الربح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي تعمل على تحقيقها من دخولها للسوق النقدية الجزائرية.

– تلبية جميع احتياجات العملاء: أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل وبأحسن صورة.

ويتجسد هذا الهدف من خلال توفير جميع الخدمات وتلبية طلبات العملاء من منح القروض وتسليم الودائع وذخائر الشيكات...إلخ، وهو ما يسعى البنك لتحقيقه.

– توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد: يسعى بنك الخليج الجزائر إلى زيادة عدد وكالته في أرجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة وأنه لكسب مكانة في السوق وجب عليه الظهور بقوة وفي كل مكان، لذلك نلاحظ تطورا ملحوظا في زيادة شبكات البنك الجزائر من 2003 إلى يومنا هذا.

– السرعة في الأداء: القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية.

[1] صحراوي إنتصار، مرجع سبق ذكره، ص ص72.73.

– العمل على تطوير منتجات جديدة: وذلك من خلال منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

3.الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر:

حيث يتكون بنك الخليج من: [1]

1. مجلس الإدارة: الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس ثلاثة أعضاء ومنه فإن مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء.

2. اللجنة التنفيذية: هي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد، يأتي بعده نائبان اثنان، الأول مكلف بالإدارة المالية والعمليات، والثاني مكلف بالتنظيم ونظام المعلومات والعمليات والمحاسبية، وتتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.

3. الإدارة: تتمثل في المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام، ويأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة، يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة وهي كالتالي:

_ مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئيس قسم إدارة القروض.

_ رئيس قسم المبيعات، مسؤول خلية المرابحة، رئيس قسم النظام، الشبكة وأمن الإعلام الآلي.

_ المكلف بالمهمات، رئيس التحصيل، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة، رئيس قسم المراقبة الداخلية.

[1] صحراوي إنتصار ، مرجع سبق ذكره، ص ص73.74.

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB

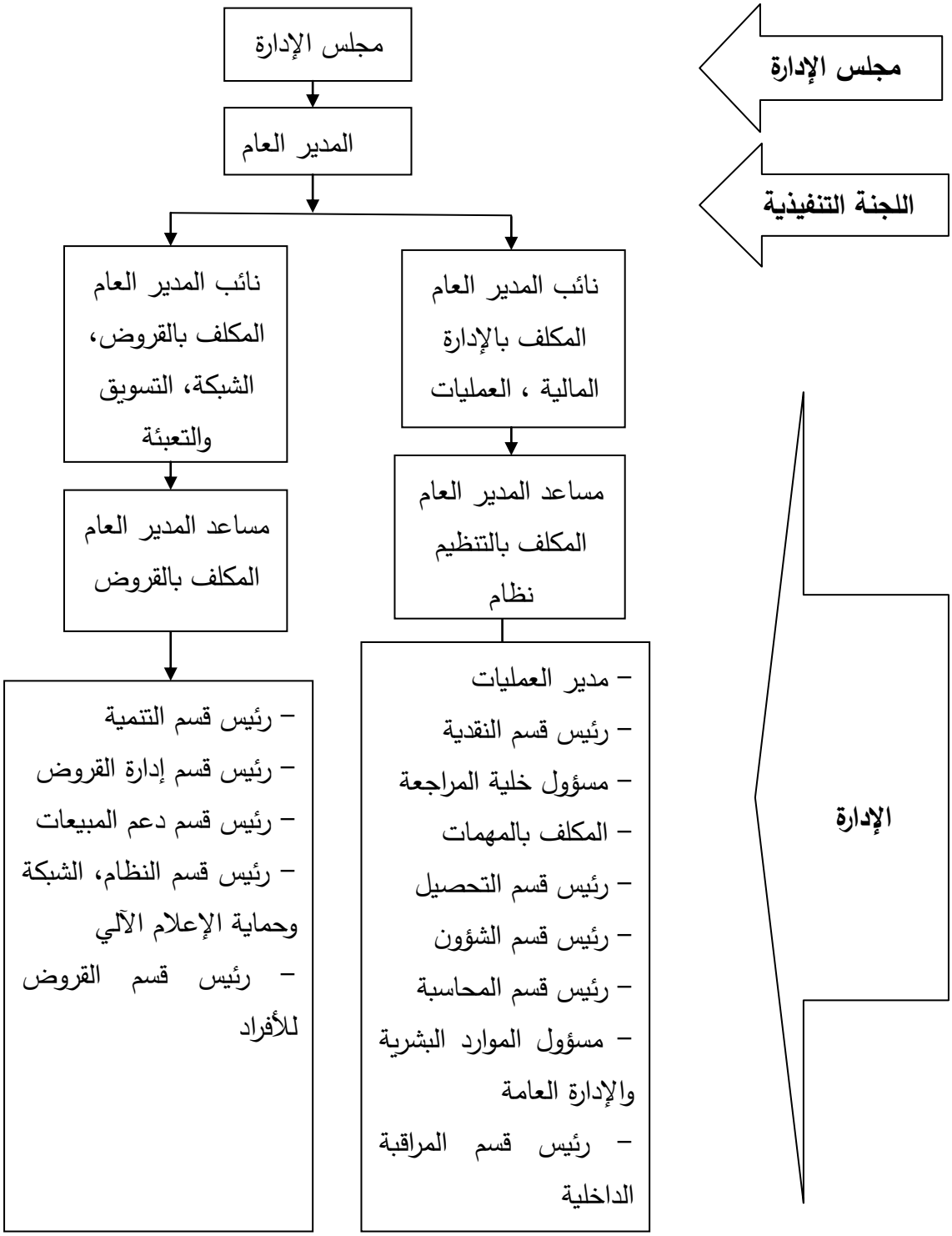

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية للنافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر

" يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ والخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان" Proline " وهما: السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 م سميت بـ" Leasing " وهي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري. [1]

وتفصيل ذلك كالآتي:

1. خدمة " Proline ": وتشمل نوعين من خدمات التمويل وتتمثل فيما يلي:

1.1 صيغة التمويل" السلم ":

وهو عقد يوجب عمارة الذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين، إذا فالسلم هو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة، وتكون الصورة هنا معاكسة تماما للبيع الأجل، أي أن المصرف يدفع مقدما ثمن بضاعة ليتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج. [2]

وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل، وفقا للأشكال التالية:

- تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دج.
- تمويل سنوي حتى 70% من بيان المخزون المقدم للمصرف.
- إعادة تسديد للفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ.

2.1 صيغة التمويل" المرابحة":

هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه مع البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بثمن المرابحة، أو أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد من بشراء تلك السلعة فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانيته.

وتوجد للتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات وتم صيغة المرابحة وفقا للشروط التالية:

---

[1] GUIF BANK ALGERIA, Proline conforme aux préceptes de la charia en ligne, 20/04/2018, http//www .agb.dz/ article_ view_112_111111_113_179_111. Html.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص190.

- مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج.
- تمويل حتى 80% من ثمن المعدات المراد تمويلها.
- مدة التمويل القصوى 5 سنوات.
- تسديد الأقساط يكون شهريا. [1]

2. خدمة ال" Leasing":

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر(البنك) بتمويل شراء رأسمالي بطلب من المستأجر(المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية(مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير(على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح محدد)، أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى. [2]

المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك ال AGB

سيتم عرض النتائج هنا عن طريق جدول يوضح ويبين لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة على مستوى البنك ب(Proline) أي صيغتي السلم والمرابحة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وذلك في الفترة الممتدة بين 2011_2017 كالتالي:

الجدول(3-1): تطور التمويلات الإسلامية (السلم والمرابحة) في بنك الخليج الجزائر: [3]

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التمويلات الإسلامية (سلم/مرابحة)	5181	8343	12108	13708	17209	17955	22265
نسبة التطور%	/	%61.00	%45.10	%13.20	%25.53	%4.33	%24

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2011-2017.

ويمكن توضيح معطيات هذا الجدول في المضلعات التكرارية الآتية:

[1] حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما أيام تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين،2009، ص6.

[2] عائشة جنحاني وآخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر(**AGB**)، لفترة(2011_2014)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2017، ص46.

[3] مرجع نفسه، ص61.

الشكل(3-2):" تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر 2011-2017"[1]

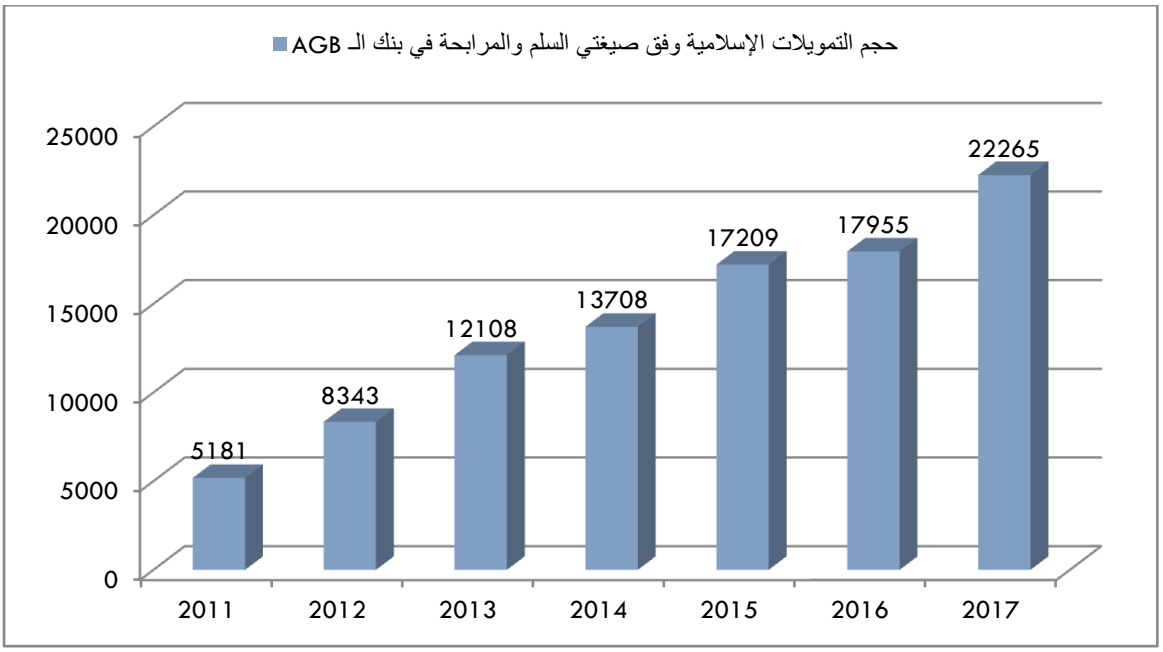

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الجدول(3-1).

ويمكننا تمثيل هذا التطور أيضا من خلال نسبة الزيادة السنوية في حجم التمويلات الإسلامية كالآتي:

الشكل(3-3): نسبة تطور صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر: [2]

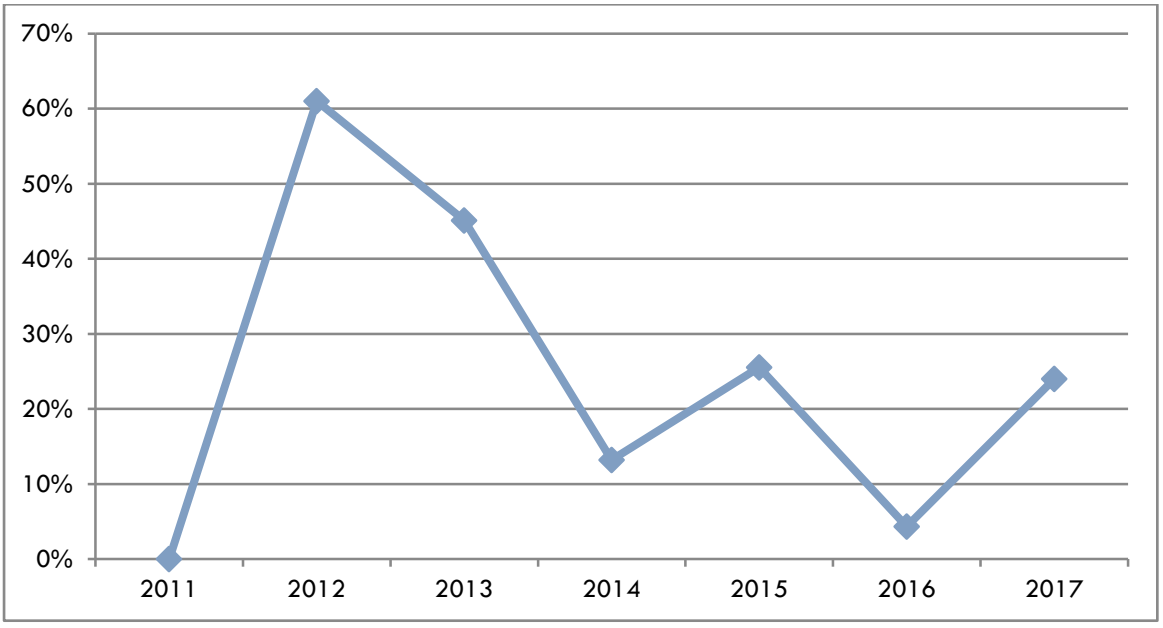

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول(3-1).

[1] عائشة جنحاني وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص61.

[2] عائشة جنحاني وآخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، ص62.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن هنالك تطورا مستمرا لحجم التمويلات الإسلامية وفق صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر، وهذا التطور يمس فقط تلك الشريحة المتعاملة مع البنك عبر نافذته الإسلامية(السلم والمرابحة).

وبشكل عام وخلال سنوات(من 2011 إلى 2017) فإن مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، وبالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أنه كانت تمثل 22% من القروض الممنوحة في سنة 2013 وفق التمويل الإسلامي، و 21.22 % سنة 2014، وبلغت نسبة تطور التمويلات الإسلامية 25.53% في سنة 2015،و4.33% في سنة 2016 ، و24% في سنة 2017، ويمكن الإشارة بأنه لو اتبع البنك الصيغ الإسلامية الأخرى التي تتميز بضخامة رأس مال المستثمر لكانت نسب التمويلات والاستثمارات أعلى على مستوى البنك، وهنا يقصد بذلك صيغ المشاركات والمضاربات.

حيث حققت التمويلات الإسلامية أعلى نسب لها سنة 2012 بنسبة 61%، محققة نمو في منتجات بنك الخليج، وهذا مؤشر على نجاح المنتجات الإسلامية كنوافذ في البنوك التقليدية، مع زيادة إدماج منتجات جديدة، سيؤدي إلى زيادة حجم التمويلات، وهو ما سيشجع أكثر البنوك التقليدية على توسيع النوافذ الإسلامية والانتقال من مرحلة النوافذ إلى مرحلة الفرع.

ولا ننسى أن هناك العددي من الأسباب المهمة التي جعلت البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية، لكن الملاحظ أن أغلب عملياته وأنشطته تركز على صيغ التمويل الإسلامي كالسلم والمرابحة أكثر من صيغ الاستثمارات الإسلامية، وتلخيص تلك الأسباب كالآتي:

– قلة المخاطر في عمليات المرابحة والتمويل الإسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب و صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى.

– لا تبذل البنوك جهدا كبيرا في عمليات المرابحة من حيث إجراء الدراسات الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية.

– تتشابه عمليات وإجراءات المرابحة بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من إجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية، بينما تكون صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون إلى تقريب وتكوين للتمكن من العمل وقفها.

– إن عمليات المرابحة تعتبر سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى ما تطلب الأمر، ويتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة وقدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

– كما تساعد هذه الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار وعمليات البنك الاستثمارية الأخرى مقارنة بأساليب الاستثمار الأخرى كالمشاركة والمضاربة.

– تحتاج صيغ الاستثمار الإسلامية إلى توفر الوازع الأخلاقي في المجتمع، فهي تقوم أساسا على حفظ الأمانة والوفاء بالوعد والإخلاص والتفاني في العمل وهو ما يصعب ضبطه وضمانه خاصة في مجتمعنا اليوم.

وبصفة عامة يمكن القول أن التمويلات في بنك الخليج حققت تطور كبير رغم ان صيغ التمويل محصورة بين صيغتين فقط، فقد قفزت التمويلات في سنة 2017 بنسبة 329% مقارنة بسنة 2011 وهذا مؤشر على النمو وإزهار التمويل الإسلامية وعلى آفاقه مشرقة.

المبحث الثالث: الدراسة الاقتصادية لبنك الـ AGB

المطلب الأول: حجم نشاط بنك الـ AGB في النظام المصرفي الجزائري:

بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر بنهاية شهر مارس 2014 عشرون بنكا، شملت 6 مصارف حكومية و14 مصرفا خاصا، وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية، وعربية، وأجنبية، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1328 فرعا.

كما تنقسم المصارف في الجزائر إلى 20 مصرفا تجاريا، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 7 مصارف محلية و13 مصرفا أجنبيا، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر. إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و90% من الودائع.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 مصارف جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض.

والجدول الآتي يبين ويوضح الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لأكبر عشرة بنوك في الجزائر، وترتيبها بحسب حجم الموجودات في كل بنك:

الجدول(3-2): بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات: [1] (مليون دولار)

الرقم	البنوك	موجودات			ودائع			قروض			حقوق الملكية			الأرباح		
		2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011
01	بنك الجزائر الخارجي	27.018	29.478	34.675	21.491	23.632	28.702	9.614	7.371	7.425	1.988	1.799	2.476	268	455	398
02	البنك الوطني الجزائري	غ.م	26.369	21.312	غ.م	16.963	12.764	غ.م	14.517	11.841	غ.م	1.644	1.410	غ.م	348	458
03	القرض الشعبي الجزائري	غ.م	14.651	13.137	غ.م	10.457	9.145	غ.م	6.854	5.784	غ.م	951	901	غ.م	197	176
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	غ.م	12.606	12.116	غ.م	10.737	10.364	غ.م	5.323	4.832	غ.م	809	451	غ.م	72	133
05	بنك التنمية المحلية	غ.م	5.779	5.694	غ.م	3.768	3.744	غ.م	3.434	2.600	غ.م	379	363	غ.م	27	25
06	بنك البركة الجزائري	2.010	1.917	1.760	1.79	1.481	1.363	802	832	775	286	274	272	52	54	50
07	بنك الخليج الجزائري	1.788	1.347	0.989	1.175	838	575	1.040	832	587	258	219	131	64	52	34
08	بنك المؤسسة العربية المصرفية	650	0.606	0.552	0.325	318	283	262	257	426	218	197	147	17	17	12
09	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	572	0.519	0.398	0.285	222	159	205	151	130	183	163	132	20	18	14
10	ترست بنك الجزائر	524	0.466	0.396	0.235	189	163	141	241	241	234	229	212	18	13	12
المجموع		غ.م	93.74	91.03	غ.م	1634.04	1246.08	غ.م	2350.50	2186.65	غ.م	3224.44	2612.89	غ.م	1253	1312

المصدر: القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/05، في الساعة:21:30، موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:
http://www.uabonline.org/ar/reseach/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20

[1] القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/02، في الساعة:15:30، موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:
http://www.uabonline.org/ar/reseach/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20

ونرى مما تم عرضه أن بنك الخليج الجزائر يحتل مرتبة ومكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك لكونه في المرتبة السابعة من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر، ومن هنا يمكن الإشادة به وبأهميته وموضعه وتجربته في الصيرفة الإسلامية، هذا وإن كانت المصارف التقليدية منفردة أو مجتمعة مسيطرة ومستحوذة على أغلب الموجودات ونرى أكبر بنك هو: البنك الجزائر الخارجي يستحوذ لوحده على نسبة 31.45% من إجمالي الموجودات والبنوك التقليدية الأربعة:

- بنك الجزائر الخارجي.
- البنك الوطني الجزائري.
- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الأربع بنوك الأخيرة تستحوذ على نسبة 76.15% من إجمالي موجودات 10 بنوك.

البيان والمخطط الآتي إيراده يبين ويوضح أكثر موقع بنك خليج الجزائر من حيث الموجودات:

الشكل(3-4) [1]: موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر بنوك الأولى بالجزائر

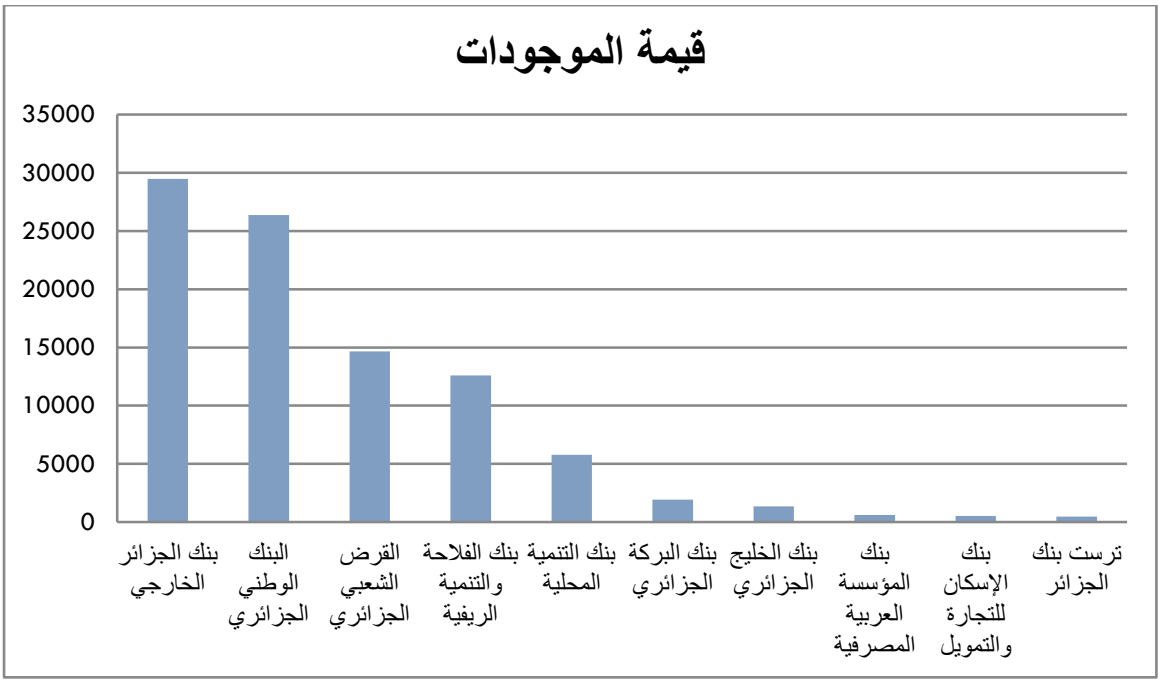

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

رغم أننا في منظومة مصرفية تتحكم فيها المصارف العمومية بأكثر من 80% من إجمالي الموجودات إلا أن بنك الخليج الجزائر احتل المرتبة السابعة من بين 20 بنك بقيمة 1347 مليون دولار بنسبة 1.44% من إجمالي الموجودات، بالإضافة إلى هذا أن بنك الخليج حديث النشأة(2003) مقارنة بغيره.

[1] عائشة جنحاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص52.

المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي في البنك الـ AGB مقارنة بالنشاط التقليدي

اعتمادا على التقرير السنوي لسنة 2017 يمكننا أن نمثل حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك الخليج الجزائر في جدول وذلك في الفترة الممتدة بين 2011 إلى سنة 2017:

الجدول(3-3): تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة: مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض التقليدية	24202	35414	42777	50888	40764	51267	67160
نسبة الزيادة %	/	%146.30	%120.80	%119.00	%19.89-	-	-
التحويلات الإسلامية	5181	8343	12108	13708	17209	17955	22265
نسبة الزيادة%	/	%61.00	%45.10	%13.20	%25.53	%04.33	%24
مجموع التمويلات	29383	43757	54885	64596	57973	69222	89425

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على التقريرين السنويين لبنك الخليج الجزائر 2017/2011.

ويمكن توضيح تزايد الإجمالي التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي من المنحنى الآتي:

الشكل(3-5): حجم التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر

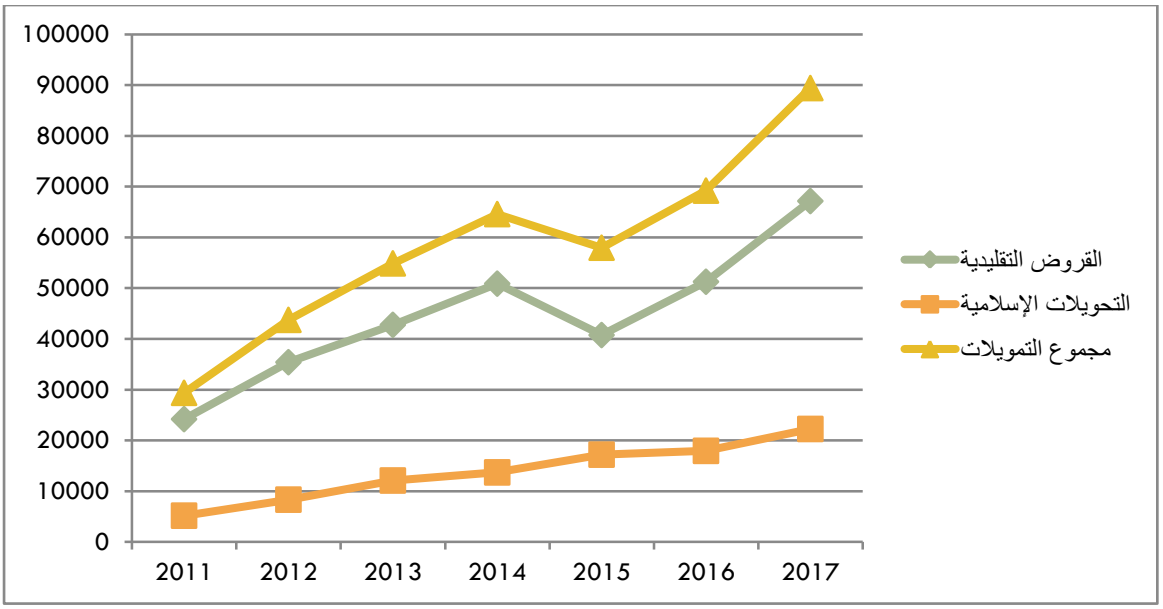

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

ويظهر التطور جليا من خلال الجدول الذي أوردناه في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت إلى 145.1% سنة 2013، كما يجدر الذكر أن نسبة التمويلات الإسلامية كانت أكثر من نسبة نمو القروض

وذلك سنة 2013/2012 لتتراجع النسبة سنة 2014، وكما تمثل التمويلات الإسلامية نسبة 17.6% مقارنة بالتمويلات الإجمالي لبنك الخليج سنة 2011، وترتفع مساهمة التحويلات الإسلامية مقارنة بالإجمالي سنة 2014 إلى 21.22%، وهو يبين تنامي التحويلات الإسلامية داخل بنك الخليج، وفق ذلك يمكن للتمويل الإسلامي في غضون 5 سنوات القادمة تتجاوز ثلث نشاط بنك الخليج ويرجع ذلك التراجع للأسباب التالية:

- الأزمة المالية الراهنة آنذاك.
- تبعات الأزمة المالية من سياسات التقشف وركود الاقتصاد.
- استحداث البنك لصيغة تمويل جديدة Leasing أو التمويل بالتأجير الذي يمكن استقطب فئة من عملاء خدمة Proline.

المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB بالتمويلات الصيرفة الاسلامية في الجزائر و النظام المصرفي ككل

1. مقارنة حجم التمويلات الاسلامية في بنك الAGB بالتمويلات الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مؤسستين ماليتين إسلاميتين عربيتين وهي: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008.

وفي العام 2013، بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية، وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، وقد بلغ حجم أصول بنك البركة الجزائري 2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار.[1]

وفي العام نفسه 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 12108 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل أكثر من 152 مليون دولار، أي أن حجم الأصول لبنك الـ AGB يعادل 0.15 مليار دولار، ويمكننا توضيح وتحديد مساهمة كل مؤسسة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الجدول الآتي إيراده:

[1] ينظر: القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/05، في الساعة:21:30، موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:
http://www.uabonline.org/ar/reseach/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20

الجدول(3-4): مساهمة بعض البنوك في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

2017

الوحدة: مليون دج

المؤسسة المالية	حجم الأصول المالية	نسبة المساهمة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر
بنك البركة الجزائري	139677	%67.34
بنك السلام	45455	%21.91
بنك الخليج الـ AGB	22265	%10.73
المجموع	207397	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير اتحاد المصارف العربية وبنك الخليج الجزائر 2017.

يمكن توضيح المعطيات السابقة بالنسب التالية:

الشكل(3-6): مساهمة بعض البنوك في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

2017

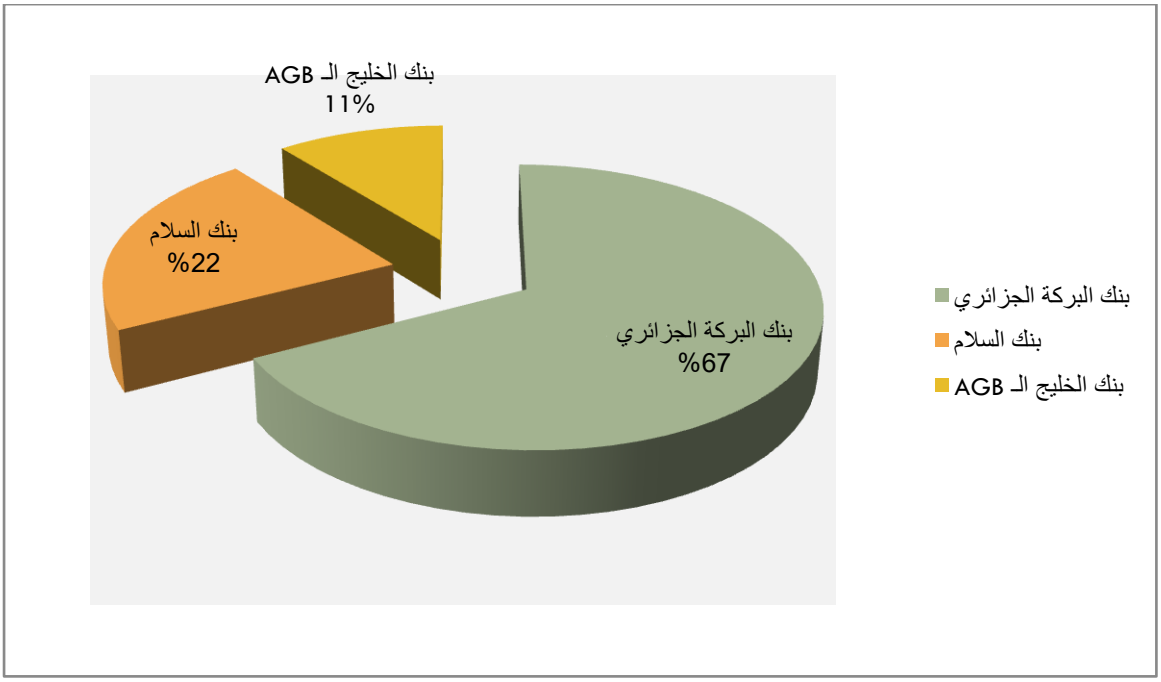

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول(3_4).

ويمكننا القول هنا بأن مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته وقد استطاعت تجربة بنك الخليج استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم بأنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط على مهنة

"Proline" المتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمرابحة وخدمة" Leasing" وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري.

ويمكننا القول أنه لو اعتمد بنك الخليج الجزائر على صيغ أخرى كالمضاربة، المشاركة، الإستصناع، المزارعة، وغيرها لاتسعت شريحة العملاء على مستوى النافذة الإسلامية ولارتفعت نسبة مساهمتها في الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك خاصة وعلى مستوى النظام المصرفي الإسلامي بالجزائر عامة.

2. مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل

يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي[1]، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.

ولقد بلغت ودائع القطاع المصرفي الجزائري حوالي 95.8 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، محققة نسبة نمو قدرها 4.8% مقارنة بالعام 2013، مع الإشارة إلى أن هذه الودائع سجلت نسبة نمو بلغت 7.2% خلال 2013، 0.4% عام 2012، 17.4 % عام 2011، 10% عام 2010، وانخفاض بنسبة 6% عام 2009.

وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الجزائري لكل من القطاعين العام والخاص حوار 66.5 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، بزيادة 2% عند نهاية العام 2013، مع الإشارة إلى أن القروض سجلت نموا بلغ 9.1% عام 2013، 8.3% عام 2012، 14.8% عام 2011، 2.3% عام 2010 وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الجزائري لكل من القطاعين العام والخاص حوار 66.5 مليون دولار بنهاية شهر مارس 2014، بزيادة 2% عند نهاية عام 2013، مع الإشارة إلى أن القروض سجلت نموا بلغ 9.1% عام 2013، و8.3% عام 2012، و14.8% عام 2011، و2.3% عام 2010 و12% عام 2009، وبالنسبة لتقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام خلال العام 2014، فقد نال الأول نسبة 52.6% من مجمل الائتمان، مقابل 47.4% للثاني.

[1] اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران، مرجع سبق ذكره.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر كما ذكرناه سابقا بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر أربعة بنوك عمومية ما نسبته 76.15% لإجمالي موجودات عشرة بنوك جزائرية عامة وخاصة(الترتيب) سيكون كما هو مبين في الجدول(2_2) ولديها أكثر من:61789 من الودائع بنسبة: 90.06% من إجمالي الودائع، وما قيمته من القروض 34065 بنسبة 85.56% من إجمالي القروض لعشرة بنوك. [1]

وبلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف جزائرية من حيث الموجودات:57.3% من مجمل موجودات القطاع، فيما بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف: 72.3%، وبالنسبة للودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الأولى حوالي 59.4%، والمصارف الخمسة الأولى 75.3%، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف حوالي 44%، وحصة أكبر خمسة مصارف حوالي 57.7%.[2]

ومن خلال ما تقدم يمكننا تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومساهمتها في النظام المصرفي الجزائري، حيث أنه في العام 2014 بلغ حجم إجمالي التمويلات الممنوحة في الجزائر 66.5 مليار دولار، أي ما يعادل 5357240 مليون دينار جزائري(مع العلم أنه سنة 2014 بلغ متوسط صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري حوالي 80.56) [3] بينما بلغ حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 13708 مليون دينار جزائري.

وبالتالي تكون نسبة التمويلات الإسلامية الممنوحة من خلال نافذة الـ AGB سنة 2014 إلى إجمالي التمويلات الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري ككل مقدرة بـ:0.25%.

---

[1] انظر الجدول رقم(3-2) من الفصل الثالث.

[2] اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، تحديث وتطوير مستمران، مرجع سبق ذكره.

[3] حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، جريدة الخبر،2015/03/26
http://www.elkhabar.com/press/article/119/sthasls.otOcmtwl.dp.

خلاصة الفصل:

إن ما حققته الصيرفة الإسلامية من نجاحات يدعو إلى حتمية فرض هذا النظام والعمل به ولعل توجه بعض البنوك التقليدية لفتح نوافذها لها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية يعد اعترافا ضمنيا منها بنجاح هذا النظام، ولا يختلف اثنان حول كفاءة الصيرفة الإسلامية خاصة المتعلقة باستقرارها قبل وأثناء وبعد الأزمات، والجزائر حاليا هي بأمس الحاجة لمثل هاته الآليات للخروج من الوضع المزري، لأن تقوية الصيرفة الإسلامية يؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي للبلاد.

وبنك الخليج الجزائر محور الدراسة التطبيقية هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس مهامه اليوم اقتصاديا ومصرفيا وكفاءة عالية وجودة كبيرة، يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ والخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان" Proline " وهما: السلم والمرابحة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 م سميت ب" Leasing " وهي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري، حيث التمويلات في بنك الخليج حققت تطور كبير رغم ان صيغ التمويل محصورة، فقد فقزة التمويلات في سنة 2017 بنسبة 329% مقارنة بسنة 2011 وهذا مؤشر على النمو وإزهار التمويل الإسلامية وعلى آفاقه مشرقة.

الخاتمة

إنّ البنوك التجارية تؤدي دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها لذلك فهي تعد من أهم الركائز التّي تستند عليها أيه مهمة إقتصادية أو تنموية على إختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعبر عن فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة ربحية وأمان، ومن أسس وأهداف التّي تسعى إلى تحقيقها، ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنّها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلاّ أنّ نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية، ومما يساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، ورغبة البنوك التقليدية في إستعاب شريحة جديد وكبيرة من الزبائن التي تفضل منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أكدت البنوك الإسلامية قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنّها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات المصرفية.

ترتكز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتّي تحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كذلك الأمور بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال تجميع للموارد المالية لإستخدامها في المجالات الإستثمارية غير أنّها ترتكز في نشاطها على الإقتراض مما يجعل إستثماراتها موجهة لمشروعات وهمية.

إن الصيرفة الإسلامية حققت نمو كبير في العقود الأخيرة وحصلت على حصة محترمة في السوق المصرفي، لكنها لا تزال تعاني تحديات وصعوبات مختلفة خاصة في الجانب التشريعي، إلا أنّها استطاعت أن تثبت قدرتها على تقديم خدمات مصرفية تتمثل في تمويلات ومشاركات تنافس القروض والودائع التقليدية وتفرض على السلطات النقدية البحث في كيفية الاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية، وهذا ما أدّى إلى ظهور نوافذ إسلامية في مختلف البلدان العربية.

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي بشكل عام، والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، كون إننا اخترنا مصرفا تقليديا بالجزائر يعتمد على آلية النوافذ الإسلامية وهو بنك الخليج الجزائر الـ AGB .

نتائج الدراسة :

النتائج النظرية:

1. تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.

2. تواجه البنوك التجارية عند فتحها لنوافذ الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها، خاصة ما تعلق بالجانب التقني والتشريعي.

3. يحتاج العمل في الصيرفة الإسلامية إلى إعداد كوادر بشرية مصرفية مؤهلة.

4. النوافذ الإسلامية متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، داخل البنوك التقليدية.

5. يعتبر نجاح الصيرفة الإسلامية على مستوى العالمي أحد أسباب فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية .

6. من أهم صيغ وأساليب التمويل في النوافذ الإسلامية الأكثر استخداما نجد المرابحة، السلم والإجارة.

7. يعتبر فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية في الجزائر ضروريا نظرا لعدم مراعاة بنك الجزائر للعمل المصرفي الإسلامي دون إنشاء مصارف إسلامية جديدة في ظل التوجه نحو تعبئة مدخرات شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون الخدمات المقدمة وفق الشريعة الإسلامية.

النتائج التطبيقية:

1. احتلال بنك الخليج مكانة مرموقة من بين أكبر 10 بنوك بالجزائر (المرتبة السابعة)، وذلك رغم حداثة نشأته، ولذلك لزم الإشادة به وبأهمية تجربته في ميدان الصيرفة الإسلامية.

2. مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وان كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته إلا أنّها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه نبك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط على صيغتين هما السلم والمرابحة ، خدمة Leasing.

3. يمكننا القول أنه لو كان بنك الخليج الAGB يعتمد على صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، كالمضاربة ، المشاركة، الإستصناع وغيرها، لاتسعت شريحة العملاء ولا ازدادت نسبة مساهمتهم في الصيرفة الإسلامية الجزائرية.

4. بالنسبة للجزائر فان تجربة الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية ازدهرت خاصة بعد صدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، وأدّى فتح نوافذ إسلامية في مختلف البنوك الخاصة العمومية التي تستحوذ على أكثر من 75%، وهو ما يفتح آفاق كبيرة لنمو ودائع الصيرفة الإسلامية، ويمكن القول بأن التجربة الجزائرية بدأت تعرف انفراج رغم القصور والمشاكل.

5. تنحصر التمويلات الإسلامية لبنك الخليج على صيغتين، حيث لو اتبع البنك صيغ المشاركات والمضاربات كإحدى أهم صيغ و أدوات تمويل الاستثمار الإسلامي، التي تتميز بكبر في رأس المال المستثمر لكانت نسب التمويلات والاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا و مهما للبنك.

6. هناك العديد من الأسباب التي جعلت ولا تزال تجعل البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية تركز في عملياتها وأنشطتها على صيغ التمويل الإسلامي، ومن هذه الأسباب قلة المخاطر والجهد المطلوب، قلة تعقيد إجراءات المرابحة مقارنة بباقي الصيغ بل هي مشابهة كثيرا للعمل المصرفي التقليدي وتتميز أيضا بسهولة تنفيذ وقصر الأجل مما يساعد على توفير السيولة بالنسبة للبنوك.

الاقتراحات:

بعد دراسة لموضوع دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، في ما يلي نقوم بتقديم بعض الاقتراحات:

1. إطلاق حملة تسويقية واسعة تبرر للمدخرين المحتملين للخدمات المصرفية التي توفرها النافذة الإسلامية ،لأن زبائن البنك يتحفظون من كون النافذة في بنك ربوي.

2. نؤكد على ضرورة تحول المصارف الإسلامية بشكل عام من التحول من التمويلات المبنية على البيوع، إلى الاستثمارات المبنية على المشاركات .

3. القيام بحملات استثمارية لتوعية الأفراد بأهمية النوافذ الإسلامية والتعريف بها كونها حديثة النشأة.

4. إنشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من أجل تأهيل العاملين فيه واستيعاب آليات العمل في البنوك الإسلامية وكذا النوافذ التابعة للبنوك التجارية.

آفاق الدراسة:

لا يمكن الحكم أن هذا العمل استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة لذا نقترح المواضع التالية التي تستخدم نفس مجال البحث

1. متطلبات تحول الصيرفة الإسلامية في النوافذ من تمويلات المرابحة إلى صيغ المشاركة.

2. دور النوافذ الإسلامية في تصدي للأزمات المالية العالمية والإقليمية.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

- القران الكريم

- سنة النبوية الشريفة

1. الكتب :

1- بشير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس،عمان، الأردن، 1996.

2-هشام جبر، إدارة المصارف الشركة المتخصصة للتسويق والتوريدات ، ط1، القدس، 2008.

3- وطبان محمد، البنوك الاسلامية، مكتبة الفلاح،ط1 ،الكويت، 2000.

3- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،2013.

4- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1995.

5- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1997،6.

6- حيدر يونس الموسوى، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،الاردن، 2011.

7- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

8- محمد الصبرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية،مصر، 2007.

9- مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر،ط1، الإسكندرية،مصر، 1998.

10- مصطفى حسين سليمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 1990.

11- محمد عبد الصريفي ، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الاردن، 2009.

12- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2010.

13- مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

14- محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنّشر ، عمان، الاردن، 2001.

15- نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ،بدون دار النشر،الامارات،2017.

16- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو إقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون ومؤرخون، ط1، عمان، الاردن، 2012.

17- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمّان ،الاردن،2009.

18- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية،مصر، 1997.

19- عبد الله خبابة، اللإقتصاد المصرفي، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة محمد بوضياف، ط2، المسيلة، الجزائر،2013.

20- عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دراسة فقهية للممارسات العلمية، دار البشائر الإسلامية، ط2، 2007.

21- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية،مصر،1997.

22- علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية إقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، ط2، جدة، 2001.

23- عبد الحميد محمود البعلي، مرتكزات إستراتيجية المعاملات المالية الإسلامية، دار الراوي، الدمام، السعودية، ط1، 2000.

24- عبد الرزاق رحيم جدّي الهيتي، المصارف الإسلاميةبين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمّان،الاردن، ط1، 1998.

25- فليح حسن خلف، النقود والمصارف، جدار للكتاب العالمي، عمّان، الأردن، 2006.

26- فلاح حسن حسين، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمّي استراتجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، 2006.

27- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصاريف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دون دار نشر، 2009.

28- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحليبي الحقوقية، لبنان، 2004.

29- صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصاريف، مطبعة الدار الجماهرية، ط1، ليبيا، 1991.

30- رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2018.

31- شقري نوري، موسى محمود إبراهيم نور وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009.

32- شهاب أحمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 2012.

33- شوقي بورقية، رزاني هاجر، إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية، ط1، دار النفائس الإسلامية، عمان، الأردن، 2015.

34- خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2000.

35- غريب جمال، البنوك والأعمال المصرفية، دار الإتحاد العربي، دار الاتحاد العربي للطياعة و النشر و التوزيع ، جدة،السعودية،1972.

2. الرسائل والمذكرات:

1- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية "دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر، 2012.

2- بديعة مسيف، سامية زغليط، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية "دراسة استشرافية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017.

3- جواني صونيا، تسير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر أكاديميي علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر ،2015.

4- هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الإنتمائية في المصارف الإسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2012.

5- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارة العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

6- نور الإيمان بوذراع، واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية، دراسة حالة البنوك العاملة بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة الربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

7- سندس ريحان باهي ، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية-دراسة تجارب دولية رافدة (الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا، والجزائر)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.

8- سميرة حليتيم، آفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة فمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

9- عبيدي نبيل، معودي ياسر، دور التدقيق البنكي في ارساء مبادئ الحوكمة البنكية، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة" ادرار"، مدخل تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، جامعة العقيد أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2017.

10- عائشة جنحاني وآخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر(**AGB**)، لفترة(2011-2014)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2017.

11- عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2009.

12- فريدة معارفي، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2015.

13- صديق بكوش، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائر، دراسة حالة في بنك BDL مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019.

14- صحراوي إنتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،الجزائر، 2015.

15- رتيبة بركية، تقييم اداء البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال فترة (2007-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاعدي مرباح، ورقلة ، الجزائر،2014.

3. المقالات و المجلات:

1- القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/05، في الساعة:21:30، موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:
http://www.uabonline.org/ar/reseach/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20

2- سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر و استخدامات الاموال في الفروع المعاملات الاسلامية للبنوك التقليدية، مجلة المصرفة، جامعة المنصورة، المجلد11 ، العدد الاول،1987.

3- فرج الله أحلام ، حمادي موارد، دراسة واقع افاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد01، سطيف، أفريل 2021.

4. الملتقيات والمؤتمرات والبحوث:

1- حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما أيام تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين،2009.

2- حفيظ صواليلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، جريدة الخبر،2015/03/26
http://www.elkhabar.com/press/article/119/sthasls.otOcmtwl.dp

3- سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر وتقنيات جامعة جيجل، الجزائر، 2005.

حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما أيام تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين،2009.

4- شلابي بلال، بوالتلجة صلاح الذين و آخرون البنوك و النوافذ الاسلامية في اطار القانون 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، فرع علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، ميلة، الجزائر،2020.

5- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.

6- مصطفى عبد الله الهمشري، الأعمال المصرفية والإسلام، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، 1985.

5. المواقع الالكترونية:

1-الإختلافات الجوهرية بين المصاريف الإسلامية والبنوك التقليدية www.albayan.com.uk

2- zeinab. Mohamed elgawady. Possibility of operation bet wean Islamic banks and conventional banks. At www.mustedu/publications/business res 4.pdf.

3- homiobhi toni aburine, Islamic banking theories, practices and insights for Nigeria, www.bizresearchapers.com/attachments.2009-01-13/26.toni.pdf

ثالثا: مراجع باللغة الاجنبية:

1- ahmed, A. Rehman ; K. and saif. M.I,Islamic Banking experience of Pakistan comparisons of Islamic and conventional banks, international journal of business and management, vole : 5, N : 2, 210.

2- Ashfaq Ahmed, Asad Afzal,Uzair ul Hassan, an analysis of functions performed by Islamic bank :a case of Pakistan, European journal of social sciences : vole : 17, November 1.21.

3- Amour Ben Halima, Pratique des techniques bancaire, édition dehleb ,Alger,1997,p40.

4- Abdul Gafour Awan, compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan, proceedings 2nd cork, Lahore, Pakistan, 2009.

5- GUIF BANK ALGERIA, Proline conforme aux préceptes de la charia en ligne 20/04/2018http//www .agb.dz/article_view_112_111111_113_179_111. Html..

6- GUIF BANK ALGERIA, Proline conforme aux préceptes de la charia en ligne 20/04/2018http//www .agb.dz/article_view_112_111111_113_179_111. Html.

7- Samson Thomas. A, money banking and economic analysid,2nd edition prentice hall,1981.

الملاحق

الملحق رقم (01): بطاقة بنكية
Visacard

الملحق رقم (02): بطاقة بنكية CIB

الملحق رقم (01): بطاقة بنكية
Visacard

الملخص:

تناولت الدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية والنوافذ تابعة لها فهذه الدراسة تهدف لتعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية وأسباب النشأة والخصائص التي تميزها، ولقد تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية لبنك خليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2011-2017 وتحديد مكانته في النظام المصرفي الجزائري، ولقد خلصنا إلى تطور حجم التمويلات الإسلامية كان أكبر من تطور حجم القروض التقليدية خلال فترة الدراسة، ومساهمة نافدة AGB في الصيرفة الإسلامية في الجزائر كانت متواضعة، حيث بلغت نسبة ودائع النافذة الإسلامية 4.64% من إجمالي ودائع بنك الخليج الجزائر، حيث تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة مهمة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنّه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق إلية النوافذ الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، البنوك التجارية، التمويلات الإسلامية، البنوك الإسلامية، القروض التقليدية ، بنك خليج الجزائر.

Abstract:

The study examined the trend of many traditional banks to establish their windows that offer Islamic banking services. due to the different nature of the work of both conventional banks that and Islamic windows this study aims to identify the reality of Islamic windows and reason for their origin and characteristic .in the annual reports of gulf bank ALGERIA FOR THE PERIOD 2011-2018as well as based on the data of the reports of the union of Arab banks and analyzed study the development of the most important data related to we have conventional loans during the study period, the contribution of the AGB window in Islamic banking in Algeria which is 4.64%. but it is an experience that has managed to attract an important segment of Algeria society.although it is a traditional bank that practices Islamic banking only according to Islamic windows.

Key words: Islamic windows, conventional bank, Islamic finance, Islamic banks, conventional I loans, gulf bank Algeria